مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣١٩**

الاثنين، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد سيلادجيتش
	تركيا	السيد قرمان
	الصين	السيد لي باو دونغ
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسن
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/235)

10-37265 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/235)

الرئيس: أود في البداية أن أنوه بحضور فخامة رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد حارث سيلادجيتش. باسم المجلس، أرحب بفخامة الرئيس السيد حارث سيلادجيتش.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي كرواتيا وصربيا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في النظر في هذا البند، بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فيلوفيتش (كرواتيا) والسيد ستارتشيفيتش (صربيا) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد فالنتين إنزكو الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إنزكو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، يطلب فيها دعوته، بصفته الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وما لم أسمع اعتراضا،سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرانو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/235، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير السابع والثلاثين بشأن تنفيذ اتفاق السلام.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من سعادة السيد فالنتين إنزكو الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): هذه الأيام هي أيام متميزة بالنسبة للبوسنة والهرسك، حيث إنها تحتفل بمرور ١٨ سنة على عضويتها في الأمم المتحدة. ولكنها أيضا أيام متميزة بالنسبة لبلدي الأصلي، النمسا، حيث إنها قد ترأست مجلس الأمن في شهر أيار/مايو قبل ١٨ عاما بالضبط. وبوصف الممثل الدائم للنمسا آنذاك السيد بيتر هوهنفلنر

رئيسا لمجلس الأمن، اقترح على هذه الهيئة، في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢ اتخاذ قرار يوصي الجمعية العامة بقبول عضوية البوسنة والهرسك في الأمم المتحدة. وفي الجلسة نفسها، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٧٥٥ (١٩٩٢) الذي أيد تلك التوصية. وأعلن رئيس مجلس الأمن متوقعا بأن ”جميع أعضاء المجلس واثقون من أن البوسنة والهرسك ستسهم إسهاما كبيرا في عمل المنظمة“ (S/PV.3079) .

وبناء على تلك التوصية التاريخية، وبموجب قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٣٧ قُبلت البوسنة والهرسك عضوا في الأمم المتحدة بدون تصويت، قبل ١٨ عاما في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأهنئ بحرارة البوسنة والهرسك، ويسرني جدا أنه كما كان متوقعا قبل ١٨ عاما – تسهم البوسنة والهرسك بالفعل إسهاما كبيرا في عمل المنظمة بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

كما أنني مسرور جدا لرؤية الرئيس سيلادجيتش يجلس في قاعة مجلس الأمن اليوم، إذ إنه كان هو الذي عمل بلا كلل، بوصفه وزيرا للخارجية قبل ١٨ عاما، من أجل الاعتراف بالبوسنة والهرسك وعضويتها في الأمم المتحدة. وقام بذلك آنذاك دون أن يكون له مكتب، أو بعثة أو حتى خط اتصال عن طريق الفاكس. وشهد التقدم الهائل الذي أحرزه بلده من الحرب والانضمام إلى المنظمة إلى انتخابه عضوا في مجلس الأمن.

وينبغي لنا أن نُبقي ذلك الإنجاز الذي حققته السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك في صدارة تفكيرنا إذ نتصدى بالتفصيل للتحديات التي لا يزال البلد يواجهها. فالبلد يواجه مشاكل تقوم حاجة ماسة إلى حلها، ولكن الحقيقة هي أنه قد قطع شوطا طويلا. وينبغي لنا استخدام ذلك التقدم كحافز لإكمال العمل الذي لا يزال أمامنا.

إن العضوية في مجلس الأمن هي أكبر وأوضح تجسيد للمكانة الجديدة التي تحتلها البوسنة والهرسك في المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك أنجز البلد هذه السنة، كثيرا من خارطة الطريق التي قد تمكن المواطنين البوسنيين من السفر إلى بلدان منطقة شنغن الأوروبية بدون الحاجة أولا إلى التقدم بطلب للحصول على تأشيرة الدخول. ولا تزال توصية الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد قيد النظر، ولكن يمكن أن تصدر في وقت مبكر في الأسبوع المقبل.

وعلاوة على ذلك، وافقت منظمة حلف شمال الأطلسي في الشهر الماضي في مؤتمر قمتها المعقود في إستونيا على خطة عمل لعضوية البوسنة والهرسك في المنظمة، شريطة أن يتم حل مسألة ملكية الدولة للعقارات العسكرية. وتحقق ذلك النجاح بعد أن قررت البوسنة والهرسك فعلا تسريع تدمير الأسلحة والمتفجرات غير الآمنة التي خلفتها الحرب ونشر قوات في البعثة التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.

وتبين تلك الأمثلة الثلاثة كيف يمكن أن تتحرك البوسنة والهرسك إلى الأمام بصورة ملموسة، بما يعود بالنفع على مواطنيها وعلى بلدان المنطقة.

وأعتقد أن ثمة عاملا إضافيا عزّز التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير – وهو عامل لم يحظ باهتمام يُذكر – ألا وهو التحسن المنشود بشدة الذي حدث مؤخرا في التعاون الإقليمي، وبالتالي، في آفاق المصالحة الإقليمية التي باتت واضحة الآن. وببساطة، فإن منطقة غرب البلقان أفضل بكثير الآن مما كانت عليه قبل عامين أو ثلاثة أعوام.

وبروح المصالحة الإقليمية واجه الزعماء والبرلمانيون في كرواتيا وصربيا مأساة التسعينيات من القرن الماضي بطريقة نزيهة ومحترمة. وأود هنا أن أشير إلى جهود الرئيس

تاديتش والإعلان الصادر عن برلمان صربيا بشأن الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا واعتراف كرواتيا بدورها في الفظائع التي حدثت في التسعينيات. ويتيح ذلك مجالا للدخول في حوار جديد وبنّاء، سيعود بالنفع على المواطنين في جميع أنحاء غرب البلقان.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن تركيا تقوم بدور بناء أيضا في هذه العملية – وهو ما تجلّى في توقيع إعلان إسطنبول بشأن تحسين العلاقات بين البوسنة والهرسك وصربيا. وبنفس هذه الروح، سيجتمع زعماء المنطقة وكذلك زعماء المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في ١١ تموز/يوليه للمشاركة في إحياء الذكرى السنوية الخامسة عشرة للفظائع التي وقعت في سريبرينيتشا. وسيسافر الرئيس سيلاجيتش اليوم أو غداً، في زيارة تاريخية لم يسبق لها مثيل، إلى بلغراد لتعزيز إحساس الجيرة الجديد هذا. وبالمثل، وفي بادرة للمصالحة، سيزور الرئيس الكرواتي يوسيبوفيتش الأماكن التي ارتكبت فيها الفظائع في وسط وشمال البوسنة. وهذه خطوات هامة إلى الأمام، ويجب علينا الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها.

ومؤتمر القمة غير الرسمي للاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، المقرر عقده في سراييفو في ٢ حزيران/يونيه بمشاركة نحو ٤٠ وفد، يمكن أن يزيد تعزيز هذا الاتجاه نحو المصالحة والتعاون المستشرف للمستقبل على الصعيد الإقليمي. ولا تعبّر الزيارات المقبلة والأخيرة لسياسيين ومسؤولين كبار من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومن أماكن أخرى إلى البوسنة والهرسك عن اهتمام دولي بالبلد فحسب، ولكن أيضا عن بعض القلق إزاء عدم قدرته على الاستفادة من الإمكانات المتاحة له حاليا. وكما بيّنت عندما تكلمت أمام المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.6222)، فإن البوسنة والهرسك ما زالت تعاني من عدم وجود توافق أساسي وجوهري في الآراء بشأن الشكل الذي ينبغي أو يمكن أن يكون عليه البلد – هل يكون دولة مركزية بقدر أكبر أو دولة لامركزية للغاية – وكيفية تحقيق أي من الخيارين.

وعلى سبيل المثال، فإن قيادة جمهورية صربسكا مهدت السبيل إلى تقويض المؤسسات على مستوى الدول وبالتهديد بعقد استفتاء في الكيان سيسعى إلى إنكار سلطة الممثل السامي والقرارات المتخذة بموجب اتفاق دايتون. وأي استفتاء يجريه الكيان يتحدى سلطة اتفاقات دايتون أو الممثل السامي بموجب المرفق العاشر أو يمس بالمسؤوليات الدستورية للدولة سيكون غير قانوني وسيعرض الكيان ذاته للخطر، حيث أن الكيانين يستمدان شرعيتهما من الاتفاقات نفسها.

والإشارات التي نشرت في مجلة دولية إلى احتمال ظهور دولة جديدة والمقترحات بأنه ينبغي للسياسيين القوميين الشروع في مناقشة تفكيك البوسنة والهرسك سلميا أو بأن البلد ينبغي ألا يكون له وجود بالمرّة قوبلت جميعا بتصريحات مضادة مفادها أن العناصر الناقمة بوسعها المغادرة ولكن لن يسمح لها بأخذ أي جزء من البلد معها.

وبالتالي، فإنه بينما تحسنت آفاق المصالحة على الصعيد الإقليمي، يبدو أن لغة السياسة ومنطقها داخل البوسنة والهرسك قدترديا بدلا من أن يتحسنا. فبعد أن أعرب برلمان صربيا في آذار/مارس عن أسفه رسميا إزاء مجازر سريبرينيتشا، هددت حكومة جمهورية صربسكا بسحب موافقتها على تقرير عام ٢٠٠٤ الذي أثبت الحقائق بشأن الأحداث التي وقّعت في سريبرينيتشا في تموز/يوليه ١٩٩٥.

والحقيقة بشأن سريبرينيتشا والفصول الأخرى المخزية للحرب قد أثبتتها جيدا محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من خلال تحقيقات جنائية وبحوث أدلة جنائية وشهادات جرى تدقيقها

واختبارها أثناء محاكمات جرائم الحرب. وسبيل المضي قدما هو مواجهة الحقيقة واستخدامها لكفالة عدم السماح بوقوع هذه الجرائم مرة أخرى أبدا، وليس إنكار الحقيقة.

وبينما أمارس سلطاتي التنفيذية بقيود ملائمة، فإن جمهورية صربسكا تواصل مقاومتها لهذه السلطات. ففي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قررت تمديد ولايات القضاة والمدعين العامين الأجانب العاملين في شعبة جرائم الحرب بمحكمة الدولة. وحظي هذا القرار، المبني على التزامات البلد تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بتأييد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بالإجماع. غير أن جمهورية صربسكا انتقدت القرار بشدة.

وفي غضون ذلك، فإن ثمة مشاكل في اتحاد البوسنة والهرسك، حيث لم تكد الحكومة المنقسمة تخرج من أزمة إلاّ ودخلت في أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يستكمل الاتحاد التعيينات في الوظائف الحكومية والقضائية والحاجة إلى إجراء تخفيضات في الميزانية التي طلبها صندوق النقد الدولي تواجه معارضة حازمة من قبل أعضاء منظمات قُدامى المحاربين. ويواجه الاتحاد صعوبة كبيرة في التعامل بكفاءة مع الشروط الضرورية لصندوق النقد، الأمر الذي قد يؤثر على الاستدامة المالية للبوسنة والهرسك في الأجلين المتوسط والطويل. وفي هذا الصدد، فالحالة في جمهورية صربسكا فيما يتعلق بالمفاوضات مع صندوق النقد، أفضل بكثير.

وأود أن أعرض مثالا آخر للصعوبات التي نواجهها بخصوص الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ضد التمييز بحق الأقليات في انتخابات الرئاسة ومجلس الشعب على مستوى الدولة. فبينما قال ممثلو جمهورية صربسكا إنهم سيوافقون على إجراء تعديلات دستورية ضيقة لتنفيذ الحكم الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، فإن السياسيين على مستوى الاتحاد يصرون، من جانبهم، على إجراء تعديلات أوسع نطاقاً بكثير، ساعين إلى استخدام حكم المحكمة في الترويج لرؤاهم المختلفة جدا بشأن كيفية إعادة هيكلة البلد. وكانت النتيجة الصافية أن حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لن يوضع موضع التنفيذ قبل الانتخابات العامة المقررة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما يعني أن جميع المواطنين لن يتمكنوا مرة أخرى من الترشح لجميع المناصب في خريف العام الحالي. وعليه، فإن هذه المسألة يجب أن تكون ذات أولوية قصوى للحكومة الجديدة.

ويحدث هذا الخلاف السياسي المزمن في وقت تواصل فيه البطالة ارتفاعها وتواصل مستويات المعيشة انخفاضها، فيما أدى تناقص العائدات إلى حدوث تآكل منهجي في قدرة السلطات على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وبصعوبة كبيرة، تسعى السلطات المختصة جاهدة إلى الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي للحصول على ترتيبات احتياطية بقيمة ١,٢ بليون يورو؛ وفي غضون ذلك، ما زالت مساعدات إنمائية سخية تأتي من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومؤسسات مالية دولية أخرى ومانحين ثنائيين. غير أنه لم يجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ أي من الإصلاحات الرئيسية التي من شأنها السماح للبلد بالاستفادة الكاملة من هذه المساعدة، والتي ستنعش الاقتصاد وتعكس مسار الانخفاض في التوظيف وفي مستويات المعيشة، أو لم يُنفذ سوى القليل جدا منها؛ كما لم تحرز السلطات المحلية أي تقدم بشأن الأهداف والشروط المتبقية – أو ما يسمى بجدول الأعمال ٥+٢ – الذي حدده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٨ للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى تواجد معزّز بقيادة الاتحاد الأوروبي.

ولم يجر بعد تنفيذ الأهداف المتعلقة بممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أحلت جرد بالممتلكات المذكورة إلى حكومات الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو، لكن ذلك لم يؤد إلى بدء مفاوضات بناءة حتى الآن. ورفض زعماء الصرب والبشناق قائمة مكتب الممثل السامي لأسباب متعارضة. وفي الوقت ذاته، يرفض الكيانان إجراء تقييم ذاتي لما تحتاجه تلك المؤسسات للعمل على نحو ملائم. والآن، فإن الخطوات الانفرادية التي تتخذ لتسجيل الممتلكات تحت ملكية الكيانين أو الدولة تهدد العملية برمتها.

ولم تظهر أي مؤشرات حتى الآن على حدوث اختراق نتيجة القرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي في نيسان/أبريل بجعل وضع خطة عمل لنيل عضوية المنظمة مشروطا بأن تتولى الدولة ملكية الممتلكات التي تحتاجها القوات المسلحة. ويعني كل هذا أن الشرط الذي يجب أن يكون مجلس تنفيذ السلام، وفقا له، في وضع يمكّنه من إجراء ”تقييم إيجابي للحالة في البوسنة والهرسك استنادا إلى الامتثال الكامل لاتفاق دايتون للسلام“ يبدو بعيد المنال إلى حد ما، ومن غير الواضح متى سيتسنى اتخاذ قرار بإغلاق مكتب الممثل السامي.

وفي هذا الصدد، أود هنا أن أرحب باستنتاجات المجلس الأوروبي في ٢٥ كانون الثاني/يناير، التي أعرب فيها عن الاستعداد لتمديد العملية التنفيذية لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك إذا استدعت الحالة ذلك. وأنا شخصيا ما زلت مقتنعا بأننا سنحتاج لهذا التواجد بعد عام ٢٠١٠ لأغراض الطمأنة. غير أن السلطات بينت أن إحراز التقدم ممكن، ومضت قدما في الإصلاحات التي أضفت طابع المصداقية على طلب البلد لرفع قيود على التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي. وفعلت ذلك استجابة لضغط شعبي بشأن مسألة تتعلق بتوضيح الصلة بين الإصلاح وفوائده المباشرة على المواطنين.

وفي هذا الصدد، أكدت مرارا على ضرورة التشديد على العلاقة السببية بين الإصلاحات المطلوبة للاندماج الأوروبي الأطلسي والفوائد العملية التي سيجنيها المواطنون من العملية. وفي حالة الإصلاح المتعلق بالتأشيرات، أبدت السلطات في البوسنة والهرسك أنها قادرة على الاستجابة لمنطق الطلب الشعبي. وأعتقد أن هذا يمكن تطبيقه على الإصلاحات الأخرى التي عُرقلت حتى الآن. وبعبارة أخرى، يمكن استخدام الحملة الانتخابية فعلا لإيجاد زخم من أجل التغيير، بدلا من استخدامها ذريعة لإبقاء الأمور كما هي. وفي الحقيقة، يمكن لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر أن تساعد، خاصة، إذا سعى الناخبون إلى مساءلة ممثليهم مساءلة حقيقية أثناء الحملة، ثم شاركوا بقوة في يوم الانتخابات.

وستشهد انتخابات هذا العام زيادة في عدد الشبان الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم لأول مرة. وقد يغير هذا الأمر الحسابات الانتخابية، بل قد يفرز مجرد تغيير طفيف تحالفات بناءة بدرجة أكبر في البرلمان القادم. ومن المرجح أن يحدث هذا إذا بقي المجتمع الدولي مركزا على البوسنة والهرسك، وطالب بالاحترام المطلق لاتفاق دايتون للسلام وواصل تعزيز مناخ بناء للإصلاحات الدستورية والإصلاحات الأخرى. وهذا هو السبيل لتحقيق الهدف الذي نريد جميعا بلوغه – وهو أن تستطيع البوسنة والهرسك المضي قدما صوب الاندماج الأوروبي الأطلسي بشكل كامل اعتمادا على ذاتها – وذلك يعني بتوليها على نحو كامل للمسؤوليات التي تترتب عليه.

وأنا مقتنع حقا بأن هذه المسؤولية يمكن أن تصبح واقعا بالنسبة للبوسنة والهرسك. لقد بين شعبها في مناسبات

كثيرة أن لديه فعلا الموهبة اللازمة. وسأواصل، بصفتي ممثلا ساميا وكذلك بصفتي ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي، تكريس كل جهودي لمساعدة ودعم جهود البوسنة والهرسك في هذا الاتجاه. والاتحاد الأوروبي، أيضا، ملتزم التزاما ثابتا بمرافقة البوسنة والهرسك على هذا الدرب، كما أكدت الزيارة الأخيرة التي قامت بها إلى البلد الممثلة السامية آشتن.

أود أن أختتم بتهنئة البوسنة والهرسك مرة أخرى متمنيا النجاح لها في إسهامها في عمل مجلس الأمن.

الرئيس: أشكر السيد انزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد حارث سيلايدزيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

السيد سيلايدزيتش: أود أن أشكركم سيدي الرئيس، وأن نهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى قيادتكم الناجحة.

(تكلم بالإنكليزية)

مر حوالي ١٨ عاما على اليوم الذي أصبحت فيه البوسنة والهرسك عضوا في الأمم المتحدة. وفي هذه السنوات الـ ١٨، قطعت البوسنة والهرسك الطريق الصعب من بلد عانى أسوأ الفظائع والمحن المدنية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية ليصبح عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن ومشاركا نشطا في جهود المجتمع الدولي لبناء السلام. وفي تذكرة مؤلمة بالماضي الحديث للبوسنة والهرسك، سنحيي رسميا في شهر تموز/يوليه الذكرى الخامسة عشر لمذبحة سريبرينيتشا.

لقد حققنا تقدما في تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة لنا كرواتيا والجبل الأسود وصربيا وتوطيدها، لنساهم بذلك في التعاون الإقليمي باعتباره أحد الشروط الأساسية للسلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

كما حققت البوسنة والهرسك تقدما متواصلا في تلبية شروط الاندماج الأوروبي الأطلسي. لقد منح وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي، في اجتماعهم يوم ٢٣ نيسان/أبريل في تالين، البوسنة والهرسك خطة العمل المتعلقة بالعضوية. إن الانضمام لعضوية خطة العمل المتعلقة بالعضوية اعتراف بالتقدم المحرز ومحفز قوي من أجل التزام أكبر بالاندماج الأوروبي الأطلسي. لقد أوفت البوسنة والهرسك تقريبا بكل الشروط المطلوبة لرفع القيود عن التأشيرات مع الاتحاد الأوروبي.

ورغم أن البوسنة والهرسك حققت تقدما كبيرا بلا شك، لكنني جئت هنا اليوم لأبلغ المجلس بأن صلب اتفاق دايتون للسلام لم ينفذ. وسأخوض في بعض التفاصيل بشأن هذا الموضوع، وأرجو حلم أعضاء المجلس وأنا أذكر هذه التفاصيل.

لقد جرى باستمرار تعديل اتفاق دايتون للسلام وفقا ”للحقائق على أرض الواقع“، التي نجمت عن الانتهاكات المنهجية للاتفاق، وليس العكس. والدليل على هذا الأمر هو أن التقرير (S/2010/235) الذي قدمه الممثل السامي هنا اليوم هو التقرير السابع والثلاثين من نوعه.

وتنبع معظم المشاكل والتحديات التي تواجه البوسنة والهرسك اليوم من عدم تنفيذ العناصر الأساسية لاتفاق دايتون للسلام، خاصة مرفقه ٧، الذي يضمن حق كل اللاجئين والمشردين في العودة بحرية إلى ديارهم الأصلية في سلام – وهو حق أكدته قرارات هذا المجلس. ونتيجة لهذه الانتهاكات المنهجية والمستمرة للمرفق ٧، لا يعيش سوى ٨ في المائة الآن من بين ٤٦ في المائة من غير الصرب الذين كانوا يعيشون في جمهورية صربسكا – كيان من كيانات البوسنة والهرسك – قبل تعرضهم للقتل أو للتطهير العرقي.

لقد نجم عن عدم تنفيذ المرفق ٧ أخطر مشكلة دستورية تواجه البوسنة والهرسك اليوم. وتحولت ما تسمى بآلية التصويت على صعيد الكيان، التي كان يقصد بها أن تكون ضمانا للمصالح الإقليمية المشروعة للكيانين، كما يراهما الشعوب الثلاثة المؤسسة، إلى آلية تعطل عن طريقها مجموعة عرقية واحدة من كيان واحد الدولة بدون أي مدخلات من الشعبين المؤسسين الآخرين. ولا تزال هذه الآلية تستخدم وكأن المرفق ٧ جرى تنفيذه بالكامل.

ولا تسمح آلية التصويت على صعيد الكيان سوى لعشرة نواب صرب منتخبين من جمهورية صربسكا – يمثلون ٢٢ في المائة من أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٤٢ عضوا – بتعطيل أي قرار مقترح لبرلمان البوسنة والهرسك. وخلال الـ ١٣ عاما الماضية، استغل هؤلاء النواب العشرة آلية التصويت على صعيد الكيان لتعطيل أكثر من ٢٦٠ قانونا مقترحا. وفي المقابل، سن البرلمان أقل من ١٥٠ قانونا في نفس الفترة. إن هذا الاحتكار العرقي للمصالح الإقليمية يوطد الانقسام العرقي، ويصيب الدولة بالخلل وهو ما يديم بدوره انعدام الاستقرار.

ورغم أن الآراء التي جرى الإعراب عنها هنا لا تتشاطرها، بالتأكيد، كل الأطراف الفاعلة السياسية في البوسنة والهرسك، فإن كونغرس الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ولجنة البندقية حددوا جميعا بصورة صائبة آلية التصويت على صعيد الكيان بوصفها العقبة الأساسية التي تعترض جهود تحول البوسنة والهرسك إلى بلد تتوفر له مقومات البقاء ومكتف ذاتيا وقادر على أداء مهامه في غياب مكتب الممثل السامي. وأوصت كل هذه الهيئات بإلغاء آلية التصويت على صعيد الكيان، أو إصلاحها، وجرى تجاهل كل توصياتها حتى الآن.

والمشكلة الرئيسية الثانية – مسألة أملاك الدولة – تنبع من حقيقة أن الحقوق المعطاة إلى دولة البوسنة والهرسك من خلال المرفق ٤، أي دستور البوسنة والهرسك، تم وضعها جانبا لصالح التسويات السياسية التي تقتضيها ما يسمى بالوقائع على الأرض.

وبموجب المادة الأولى من دستور دايتون، أنشئت البوسنة والهرسك بوصفها الخلف القانوني الوحيد لجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية البوسنة والهرسك الاشتراكية، وبهذا تظل المالكة لجميع الأملاك المسجلة لأسلافها. وبالمثل، وبموجب اتفاق الخلافة – الاتفاق بين جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة – فإن البوسنة والهرسك هي المالكة لجميع أملاك يوغوسلافيا السابقة على أراضيها. والكيانات ليس لديها حقوق ملكية ولا أساس للإدعاءات بأية ملكية.

وملكية البوسنة والهرسك لأملاك الدولة تمثل الحق الذي كفلته المادة الأولى من دستور دايتون، وجرى تثبيته على نحو قاطع بحكم نهائي وملزم لمحكمة الدولة العائدة للبوسنة والهرسك – وهي المحكمة التي أنشأها مكتب الممثل السامي، يمولها بسخاء ويدعمها العديد من الحكومات، وموظفوها قضاة ومدعون عامون دوليون يأتون حتى من عدد أكبر من البلدان.

لذلك من غير المقبول السعي إلى توافق في الآراء بغية تنفيذ هذا القانون الموجود، أو السعي إلى تسويات سياسية مع الذين يعرقلون تنفيذه. ونفس الخطأ جرى ارتكابه عندما فرض الممثل السامي الخصخصة التي قوامها الكيان في عام ١٩٩٨، مع ما ترتب على ذلك من نتائج سلبية طالت عودة اللاجئين، وتعزيز المجال الاقتصادي الواحد، وإعادة الاندماج في المجتمع عموما.

وأحد المطالب التي تقدم بها سلوبودان ميلوسيفيتش في دايتون كان العمل على قسمة أملاك الدولة بين

الكيانات. لم يحقق هذا الهدف، والمحيّر أن البعض لا يزالون يصرون على هذا المطلب. صحيح أن البوسنة والهرسك لديها كيانان بموجب اتفاق دايتون للسلام، بيد أن ذلك الاتفاق حافظ أيضا على الاستمرارية القانونية للبوسنة والهرسك، بما في ذلك، بطبيعة الحال، ما يعود إلى الدولة من أملاك. وكان هذا أحد التوازنات الرئيسية الذي جعل اتفاق دايتون ممكنا، وكان كذلك عاملا رئيسيا للتماسك بين الكيانين. وأملاك الدولة مركزية لاتفاق دايتون للسلام بقدر مركزية الهيكل القائم على كيانين.

ويشير الممثل السامي بحق إلى التحديات المستمرة لاتفاق دايتون للسلام من سلطات جمهورية صربسكا. بيد أن هذه التحديات لن يجري التصدي لها بتعزيز موقف أصحابها، خاصة مع الإبقاء في البال دعواهم المفتوحة إلى إجراء استفتاء يتعلق بالانفصال. وقسمة أملاك الدولة بين الكيانات ستعزز بوضوح هذه المطالب وتقضي على عامل التماسك الرئيسي. وثمة سبب بديهي لعدم حصول ذلك في دايتون، ولا يمكن اعتماده الآن بهدوء دون أن تكون له آثار بعيدة المدى. والرسالة الأخيرة من المثل السامي إلى مدعي عام الدولة في البوسنة والهرسك، الذي طالب فيها مدعي عام الدولة بوقف تسجيل أملاك الدولة رغم حقيقة أن مدعي عام الدولة كان يعمل على أساس القانون الموجود والسابقات القانونية، واجهت مقاومة شديدة في البوسنة والهرسك. بيد أن الممثل السامي لم يستعمل صلاحيات بون. لذا لا يمكن اعتبار هذه الرسالة سوى ممارسة الضغط على المحاكم والنظام القضائي الخارج عن تلك الصلاحيات.

وكان لمجلس الأمن هذا سبب جوهري للإصرار على تنفيذ اتفاق دايتون ”بصورته الكلية“ (القرار ١٠٣١ (١٩٩٥)، الفقرة ٣٠)، عندما اتخذ القرار ١٠٣١ (١٩٩٥). ذلك بالتحديد ما ندعو إليه. فالحلول والتسويات العديدة الصعبة التي يتضمنها اتفاق دايتون تصبح ممكنة إذا – ووحده إذا – جرى تنفيذ جميع عناصره تنفيذا كاملا. وعدم تنفيذ عنصر واحد جعل تنفيذ العديد من العناصر الأخرى صعبا، إن لم يكن مستحيلا.

واليوم، إن تنفيذ اتفاق دايتون بصورته الكاملة تمت عمليا الاستعاضة عنه بتنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين. وبعض تلك الأهداف والشروط لا علاقة لها باتفاق دايتون – توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. وبعض منها حُلّ في دايتون، بما في ذلك حقيقة أن البوسنة والهرسك تملك معظم أملاك الدولة بوصفها الخليفة القانونية لجمهورية البوسنة والهرسك، حسبما أعلن رسميا الممثل السامي السابق لاجاك. وثمة عناصر مركزية أخرى لدايتون غير موجودة في هذه القائمة على نحو يلفت النظر – مثلا حق اللاجئين في العودة.

إن ما يدعو إلى القلق ليس مجرد الاعتباطية التي تتصف بها هذه القائمة، بيد أن إغلاق مكتب الممثل السامي، بدلا من تنفيذ اتفاق دايتون، هو الذي أصبح هدفا في حد ذاته. وأحد العناصر المركزية لدايتون خاضع للتغيير في سبيل تنفيذ ذلك الهدف – أي ملكية البوسنة والهرسك لأملاك الدولة.

وهذا لن يفضي إلى تنفيذ اتفاق دايتون بصورته الكاملة، وإنما على الأرجح إلى القضاء عليه. لقد كان اتفاق دايتون تسوية صعبة، حتم ضرورة أن تكون عناصره متآلفة. وأُنشئ مكتب الممثل السامي بالتحديد لكفالة هذا التآلف، وليس لتوفير الشرعية لتنفيذ الاتفاق كيفيا. وإذا انحرفت مهمة مكتب الممثل السامي عن التنفيذ الكامل، لا يسعنا إلا أن نستخلص أن هذا التحول لا يتماشى مع النص الواضح لقرار هذا المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥).

في الوقت نفسه، لا يمكن أن يُتوقع منا توفير المساعدة لذلك التحول. ونحن لا ننفذ فحسب التزاماتنا الدولية بجدية – بما فيها قرارات مجلس الأمن – وإنما نظل،

عـلاوة علـى ذلـك، واعـين للأخطـار الـتي تواجههـا البوسـنة والهرسك إذا جرى ببطء خفض العناصر المركزية لدايتون، أو تعديلها أو إلغاؤها تماما. وإذا وضع عنصر مركزي من عناصر دايتون على الطاولة، لوجب وضع جميع العناصر الأخرى على الطاولة أيضا.

وفي الختام، اسمحوا لي القول إن المادة الأولى من دستور دايتون، التي بموجبها لن تختفي البوسنة والهرسك، وإنما ستواصل وجودها القانوني كدولة، جاءت نتيجة كفاح مواطنيها وتضحياتهم الوطنية ومساعدة بلدان صديقة. لهذا السبب بالتحديد، ليس لأي كان أن يشكك في معنى هذه المادة والركائز الأخرى لاتفاق دايتون للسلام. ويحدونا الأمل أن يواصل مجلس الأمن احترامه لاتفاق دايتون للسلام، وأن يظل القيّم على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي المنطقة.

السيدة أندرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بالسيد هاريس سيلايدجيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، في المجلس. إنني أشكره جزيل الشكر على ملاحظاته اليوم. وأود أن أرحب أيضا بالممثل السامي، السيد إنزكو. وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والممتازة. والولايات المتحدة تكن له التقدير العميق على تفانيه وعمله الشاق دعما لتنفيذ اتفاقات دايتون.

لقد مضى ما يقارب خمسة عشر عاما على توقيع اتفاقات دايتون. وخلال ذلك الوقت حققت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا في التغلب على ماضيها. والبلد اليوم له جيش واحد ووقع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، واتخذ خطوات على طريق الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). إننا نرحب بقرار قادة البوسنة والهرسك القاضي بتدمير الفائض من الأسلحة والذخائر.

وتعتز الولايات المتحدة بكونها شريكا في هذا الجهد الهام. وقد رحبنا في كانون الثاني/يناير من هذا العام بالبوسنة والهرسك زميلا قيما في مجلس الأمن. وتدلل كل تلك الإنجازات على أن شعب البوسنة والهرسك يريد العيش في دولة مستقرة تعمل بأداء فعال وقادرة على الاندماج الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. والولايات المتحدة تدعم تطلعات شعب البوسنة والهرسك إلى آفاق المستقبل الأوروبي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة شواغل وردت في تقرير الممثل السامي إنزكو (S/2010/235). أولا، بينما تم إحراز بعض التقدم في إصلاح قطاع الدفاع وفي إصلاحات هامة أخرى، ما زال يتعين القيام بالمزيد من تلك الإصلاحات. ونحن نشارك الممثل السامي استنتاجاته مفادها أن البوسنة والهرسك لم تحقق سوى القليل من التقدم في الإصلاح الدستوري وفي الإصلاحات الأخرى الضرورية للترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي. إننا نحث قادة البوسنة على تجاوز الانقسام العرقي والتوصل إلى التوافق اللازم لبناء دولة قادرة على الأداء الفعال وتلبية متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وكما قال نائب الرئيس بايدن أمام برلمان البوسنة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، إن الولايات المتحدة تعتز بدعم البوسنة والهرك المسالمة والناجحة، ولكن من أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن يتعاون قادة البوسنة والهرسك، متجاوزين الحدود العرقية والحزبية وأن يتفاعلوا مع بقية العالم كدولة واحدة ذات سيادة.

وستواصل الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين، العمل مع المشاركين من جميع طوائف البوسنة والهرسك من أجل تشجيع الإصلاح الدستوري اللازم

للاندماج في الاتحاد الأوروبي وفي الناتو. ولكن في نهاية المطاف، يقع عبء تحقيق تطلعات البوسنة والهرسك على عاتق قادتها السياسيين ويتوقف على تحملهم للمسؤولية والتزامهم ورغبتهم في تحقيق التوافق.

ثانيا، إننا على غرار الكثيرين في البوسنة والهرسك والكثيرين في هذه القاعة، تتطلع الولايات المتحدة إلى اليوم الذي لا تعود فيه هناك حاجة إلى وجود مكتب الممثل السامي. إننا نحث قادة البوسنة والهرسك، مرة أخرى، على التوصل إلى الحلول الوسط اللازمة لتلبية المتطلبات المتبقية، ولا سيما الممتلكات الثابتة في قطاع الدفاع. وفي هذا الصدد، نشارك الممثل السامي، السيد إنزكو، شواغله إزاء ما ورد في التقرير بشأن تدهور المناخ السياسي، بما في ذلك التحدي لسلطة الممثل السامي. لقد أكد المجلس في عديد من القرارات على سلطته المالية وعلى مسؤوليته عن ممارسة تلك السلطات من أجل كفالة السلام والاستقرار والامتثال إلى اتفاق دايتون.

ثالثا، بينما نقترب من الانتخابات الوطنية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نشعر بالقلق لأن الخطاب السياسي الضار والباعث على الانقسام من شأنه أن يهدد جهود المصالحة الإقليمية ويقوض جدول أعمال البلد بشأن الاندماج الأوروبي – الأطلسي ويحول الأنظار عن الأولويات الوطنية الحقيقية. إن الاقتراحات والتكهنات بشأن تفكيك الدولة، حتى وإن كان تفكيكا سلميا، لا يمكن قبولها ببساطة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لقادة البلد أن يوقفوا الحلقة المقلقة التي يتم فيها السعي إلى المصالح العرقية الضيقة والقصيرة الأمد على حساب الأهداف الطويلة الأمد التي من شأنها أن تخدم مصالح جميع الطوائف في البوسنة والهرسك.

وعلى الرغم من التحديات الماثلة، أظهرت فترة عضوية البوسنة والهرسك في المجلس، التي اتسمت مرة أخرى بروح المسؤولية البناءة حتى الآن، الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه البلد في المجتمع الدولي. إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك وجيرانها في تعزيز المصالحة وتحسين العلاقات الثنائية والتصدي لتركة الماضي من خلال إدانة جرائم الحرب.

وفي نيسان/أبريل، دعا وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي البوسنة والهرسك للشروع في خطة عمل العضوية، مع تأكيد التوقعات الواضحة بأن تسوية الممتلكات الثابتة لقطاع الدفاع ستتحقق قبل أن تتمكن البوسنة والهرسك من التقدم في مسار العملية. وتتجلى من هذا القرار ثقة المجتمع الدولي بأن البوسنة والهرسك سوف تجري الإصلاحات الهامة التي ما زالت بحاجة إليها لتعزيز مؤسساتها وأدائها الفعال بوصفها دولة. والمسؤولية عن تسوية هذه المسائل تقع في نهاية المطاف على عاتق قادتها.

إن الولايات المتحدة ما فتئت تلتزم بالإطار الناشئ عن اتفاقات دايتون وبتعزيز مؤسسات الدولة. كما أننا نظل نلتزم بشكل راسخ بسيادة البوسنة والهرسك وبسلامتها الإقليمية واندماجها في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية المتماشية مع أهداف قادتها ورغبات مواطنيها.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه بالترحيب الحار إلى رئيس مجلس الرئاسة للبوسنة والهرسك، فخامة السيد هاريس سيلايدجيتش ، وأن أشكره على بيانه هذا الصباح. كما أود عن أعرب عن تقديري للممثل السامي فالينتين إنزكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. إنني أشيد بالجهود المتفانية للسيد إنزكو وموظفي مكتبه، التي يبذلونها بإخلاص واندفاع لمعالجة المسائل المعقدة والحساسة على الأرض في البوسنة والهرسك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ حكومة البوسنة والهرسك على إسهامها في السلم والأمن الدوليين بوصفها

عضوا في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير. إن نجاح جهود البوسنة والهرسك في بناء الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع تعبر عنها عضويتها الفعالة في المجلس.

إن تشجيع التطورات الإيجابية يتضمن قبول طلب البوسنة والهرسك المتعلقة بخطة عمل الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي المقترنة ببعض الشروط، ويضمن كذلك التوقعات بتخفيف القيود على تأشرات الدخول لمواطني البوسنة والهرسك إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

لقد تحسنت علاقات البلد مع صربيا بشكل باهر مع توقيع الرئيسين سيلايدجيتش وتاديتش على إعلان اسطنبول مع الرئيس التركي غول. إننا نحيي المرونة التي أظهرتها البوسنة والهرسك وصربيا والدور الهام الذي أدته تركيا في تحقيق هذا المعلم التاريخي.

وتؤيد اليابان سياسة البوسنة والهرسك نحو الاندماج الأوروبي – الأطلسي. ويحدونا الأمل أن البلد سيتمكن قريبا من تحقيق الأهداف الخمسة ومن الوفاء بالشرطين، وأن يتحقق الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أقرب موعد ممكن.

ويمكن للبوسنة والهرسك أن تكثف جهودها من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال الإسراع في إجراء الإصلاحات الدستورية. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق أنه لم يتحقق تقدم ملموس سواء في الأهداف الخمسة أو فيما يتعلق بالشرطين أو في الإصلاح الدستوري. وما زالت هناك بعض الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، كما تجلى مؤخرا من اعتماد قانون الاستفتاء في الجمعية الوطنية لصربسكا.

ومن الأهمية بمكان أن تجري الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر في بيئة من النزاهة والاستقرار. ونحن نحث جميع الأطراف على تجنب التصعيد في خطاب التعصب العرقي وعلى اتخاذ المواقف العقلانية والمنضبطة. وتتطلب الحالة في البوسنة والهرسك مواصلة المشاركة من جانب المجتمع الدولي. ونعتقد أن من الحيوي أن يستخدم الممثل السامي بشكل كامل وملائم جميع الصلاحيات المسندة إليه. ولدى صدور أية إشارة سلبية، عليه أن يقوم بوظيفة الإنذار المبكر وأن يجري المشاورات مع الأطراف المعنية.

إن اليابان بوصفها عضوا ومساهما في مجلس تنفيذ السلام تؤكد مجددا على دعمها الكامل لدور الممثل السامي. وتواصل اليابان الإسهام في التنمية الاقتصادية للبوسنة والهرسك وفي تعزيز الأمن الإنساني لكل فرد في البوسنة والهرسك وفي كل بلد أخر في غرب البلقان.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر السيد إنزكو، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية. ونرحب برئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، فخامة السيد سيلاجيتش ونشكره على بيانه.

ونشيد برئاسة البوسنة والهرسك على إسهامها الهام في تحقيق الاستقرار في البلاد. ونشيد أيضا بالممثل السامي على جهوده في تيسير تنفيذ اتفاق دايتون. ومن الأهمية بمكان أن يواصل زعماء البلاد إلزام انفسهم بالحوار والتعايش السلمي.

ونلاحظ من الإحاطة الإعلامية مع القلق أن الإجراءات السياسية الواردة في التقارير تشكك في سيادة واستقرار مؤسسات دولة البوسنة والهرسك، إلى جانب استمرار تحدي سلطة الممثل السامي والهيئة التنفيذية التابعة لمجلس تنفيذ السلام. ونهيب جميع القادة، لا سيما سلطات جمهورية صربسكا، إلى الامتناع عن الخطاب المناهض لاتفاق دايتون والذي يشكل تحديا للنظام السيادي والدستوري للبوسنة والهرسك. ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع

الأطـراف، بمـا فيهـا جـيران البوسـنة والهرسـك، بالتزاماتهـا انطلاقا من روح حسن الجوار والتعايش السلمي على النحو المجسّد في ميثاق الأمم المتحدة.

وتواصل البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك القيام بدور حاسم في إشاعة الطمأنينة التي يحتاجها مواطنو البوسنة والهرسك. ونلاحظ أنها قد يسّرت تنفيذ ولايات مكتب الممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى الخاصة بها. ولذلك نشيد بقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي لإسهامها في تهيئة بيئة آمنة وسالمة بالتعاون مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. بيد أنه من الأهمية بمكان أن تبذل جميع الجهود لدعم الدور الذي تقوم به قوات الأمن الوطنية كي تتمكن من الاضطلاع بالمسؤولية عن الحماية.

ونرحب بالتقدم الذي تمّ إحرازه في البلاد في مجال ترسيخ سيادة القانون. ونشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع الممثل السامي في دعم إصلاح الشرطة وتنسيق الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في مكافحة الجرائم الكبرى والجرائم المنظمة.

ومع ذلك، نلاحظ أن حالة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا لا تزال قائمة. وهذه قضية من المحتمل أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار إذا لم تعالج بطريقة شاملة. ولذلك ندعو السلطات إلى معالجة هذه القضية بهدف كفالة عودتهم وتوطينهم.

لقد حققت البوسنة والهرسك تقدما اقتصاديا هائلا، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية كان لها أثر سلبي وتحتاج البلاد إلى التخفيف من وطأة تباطؤ الاقتصاد العالمي، لا سيما، بحماية أضعف فئات السكان. ومن ثمّ ندعو السلطات في البوسنة والهرسك، وبدعم من الشركاء الدوليين، إلى التركيز على معالجة هذه المسائل، التي يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على استقرار البلاد.

وأخيرا، نشيد مرة أخرى بالممثل السامي وموظفيه على العمل الجيد الذي يقومون به.

السيد أرود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل السامي على البيان الذي أدلى به من فوره وأؤكد له دعم فرنسا. وأرحب بحضور السيد سلاجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأهنئه على عضوية بلده في المجلس. وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في قضيتين هامتين. الأولى، وتتعلق بخارطة الطريق لرفع التزامات التأشيرة، إذ أن التقرير الذي رفعه، في ٢٦ نيسان/أبريل، مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي يؤكد التقدم المحرز في التحقق من الوثائق لمكافحة الهجرة غير المشروعة وللسماح بالدخول مجددا. وهذه خطوة إلى الأمام من شأنها أن تجعل البوسنة والهرسك أقرب إلى تحرير الهجرة الذي يتوقعه الأوروبيون والبوسنيون. والثانية، تتعلق بقضية معاهدة حلف شمال الأطلسي، فقبل شهر عرض الحلفاء على البوسنة والهرسك إلى الانضمام إلى خطة العمل للعضوية شريطة أن يتم تسجيل أملاك وزارة الدفاع البوسنية على النحو الواجب.

ولسوء الحظ، لا يزال يتعين فعل الكثير. لقد دعونا، شهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة، سلطات البوسنة والهرسك إلى حل الصراعات الداخلية التي تحول دون تقدم بلدهم نحو الآفاق التي نعرضها عليه. ولسوء الطالع، فإنه استنادا إلى تقرير الممثل السامي (S/2010/235) ومن نبرة وفحوى الإحاطة الإعلامية التي استمعنا لها لتونا، لا نزال بعيدين عن تلك النقطة.

وفي غضون عشرة أيام، سيعقد مؤتمر قمة لمنطقة غرب البلقان في مدينة سراييفو، بعد عشرة أعوام من مؤتمر

زغرب، الذي بلور آفاق العضوية الأوروبية لجميع بلدان المنطقة. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي موجود بكثافة في البوسنة والهرسك لمدة عشر سنوات وساعد في إعادة بناء مؤسساقا. ولقد حددت الأهداف والظروف للسعي من أجل الانتقال الذي من شأنه أن يتيح لسلطات البوسنة والهرسك نفسها أن تقرر مصيره بلدها. وأعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التزاما بعملية لتيسير المفاوضات بين قادة البوسنة والهرسك ومساعدقم على الوفاء بالشروط التي وضعت وعلى تنفيذ إصلاحات دستورية محدودة.

ونأسف أن القادة السياسيين في البلاد، لا سيما قادة جمهورية صربسكا، لم يغتنموا هذه الفرصة. بل على العكس، لقد زادوا من هجماقم ضد المجتمع الدولي الذي يحاول تحقيق الاستقرار في البلاد. ولا يمكن التهاون مع هذه الهجمات من جانب القادة الذين يدعون ضمّ بلدهم إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونحض جميع قادة البوسنة والهرسك على أن يعتمدوا توجها جديرا بالمصالح الكبرى لبلدهم، خاصة في مرحلة التحضير للانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. لقد حان الوقت لأن تؤخذ مصالح المواطنين في الاعتبار وألاّ يكون المواطنون رهينة للعبة سياسية أكل الدهر عليها وشرب.

ونرحب بالبوادر التي انطلقت من المنطقة في الأشهر القليلة الماضية والتي تظهر أن هناك مجالا للحوار والمصالحة الوطنية في منطقة البلقان وأن التعاون الإقليمي الذي يسعى إليه الاتحاد الأوروبي ليس حلما كاذبا. وندعو مرة أخرى زعماء البوسنة والهرسك إلى تنفيذ هذه المبادرات على المستوى الوطني وأن يشاركوا في نهاية المطاف في عملية إيجابية من شأنها أن تؤكد المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. فالمجتمع الدولي لا يستطيع حل مشاكل البوسنة والهرسك بالنيابة عن قادها وشعبها. إن مصير بلدهم يتوقف عليهم فقط. والأمر عائد لهم لإدراك أن الحل الوسط الصادق أفضل من الخطابات البالية أو التعنت العقيم. وعليهم التحلي بالشجاعة لحل مشكلاقم.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بفخامة السيد حارث سيلاجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأشكره على بيانه. وأشكر الممثل السامي السيد فالنتين إنزكو على تقريره عن التطورات في البلاد خلال الأشهر الستة الماضية.

ترحب نيجيريا بالتطورات الإيجابية، بما في ذلك التقدم المحرز، في معالجة الظروف المحيطة بتحرير التأشيرة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك قبول منظمة حلف شمال الأطلسي لطلب البوسنة والهرسك في عضوية خطة العمل. ويسرنا تحسن العلاقات بين البلد وجيرانه المباشرين، الأمر الذي تمخض عنه زيادة الأنشطة الدبلوماسية فيما بينها، إلى جانب تعزيز المصالحة الوطنية وتوطيد السلام داخل المنطقة.

ونلاحظ أن الهجمات على مؤسسات الدولة والنعرة الوطنية تقوض الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار. كما حدّت هذه الأعمال من الجهود التي يبذلها الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام من أجل التنفيذ الكامل لولاياقما. ويجدر إيلاء اهتمام للتقدم المحدود الذي أحرز في تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتلبية الاحتياجات المتبقية التي حددها المجلس التوجيهي للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى وجود للاتحاد الأوروبي يتطلب اهتماما. ويحتاج الاتفاق الإطاري العام للسلام إلى دعم مستمر.

وإذا لم يتم التعامل مع هذه المسائل بشكل صحيح، فيمكن أن تثير المزيد من التوتر وربما تؤثر على الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. ويجب على القادة إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز المصالحة والسلام والتنمية في البلد والمنطقة ككل. وفي هذا الصدد،

نحث القادة السياسيين على الامتناع عن الانقسام والخطاب المناهض لاتفاق دايتون، فذلك ربما يعيق التقدم المحرز حتى الآن. وينبغي لهم أن يلتزموا أيضا بالحوار والتوافق في حل خلافاتهم.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمساعدة البلد في حل المسائل المتبقية على جدول الأعمال الذي حدده مجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي، وفي إصلاح الدستور في إطار اتفاق دايتون. كما نرحب باجتماع المتابعة التي تعكف على تيسيره الولايات المتحدة ليعقد في حزيران/يونيه.

وننوه بالدعوة التي وجهتها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من أجل الإصلاح الدستوري، والقرار المتعلق بقضية سايديتش وفينتشي بشأن بنود الدستور الخاصة بالأهلية للانتخابات. ويحدونا الأمل في أن أي عملية متوخاة ستأخذ في الحسبان الظروف الخاصة واهتمامات جميع الشعوب في البلد في عين الاعتبار. ونقدر دور الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام، بالتعاون مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، في تعزيز الاستقرار والأمن في البلد. ونحث الممثل السامي على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، نحث على استمرار الدعم لحكومة البوسنة والهرسك في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدالة، وتشجيع عودة المشردين داخليا، وتعزيز اقتصادها. وندعو إلى العمل المشترك من جانب المجتمع الدولي لتيسير تحقيق أهداف هذه الجهود الإصلاحية.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أرحب بفخامة السيد حارث سيلادجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأن أشكره على بيانه.

كما أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الثامنة عشرة لانضمام البوسنة والهرسك إلى الأمم المتحدة، هناك أسباب كثيرة أخرى تدعو للاحتفال. ما زال البلد ينعم ببيئة آمنة ومستقرة. وقد أُحرز تقدم على جبهات عديدة أخرى، مثل الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الأورو - أطلسي، والانضمام إلى خطة العمل لعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، والتطورات الهامة في الوضع الاقتصادي، على الرغم من التحديات الهائلة. ومن المشجع أيضا أن الحالة الإقليمية قد تحسنت، وأن علاقات البوسنة والهرسك مع جيرانها تتطور بطريقة بناءة. كما أن الدور الإيجابي للبلد في المجتمع الدولي، كما تبينه عضويته النشطة في مجلس الأمن، يستحق الثناء. وتظهر هذه التطورات أن الوحدة والشعور بالهدف المشترك بين الزعماء يمكن أن يثمرا، ليس في المجالات الاستراتيجية الرئيسية فحسب، ولكن على شكل فوائد مباشرة وفورية تهم المواطن العادي أيضا.

ونشارك الآخرين الإعراب عن قلقهم إزاء التصريحات والقرارات التي يتخذها القادة السياسيون في الكيانين، وخاصة جمهورية صربسكا، التي تتعارض مع اتفاق دايتون للسلام. ويجب أن تتوقف التحديات لسلطة مجلس الأمن والممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. إن حماية سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية أمر لا غنى عنه. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل مراقبة الحالة عن كثب في الميدان.

وحيث إن البلد يستعد للانتخابات العامة المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر تشكل النعرة الوطنية التي تبعث على الفرقة قلقا بالغا. ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه،

ينبغي للجهود المبذولة لتعزيز الدولة على الصعيد الوطني أن تحافظ على حقوق وامتيازات جميع الكيانات الطائفية. وهذه مسألة هامة لا بد من معالجتها بعناية. ولذلك، نؤيد مبادرات، مثل عملية بوتمير، التي تسعى إلى إشراك قيادة البوسنة والهرسك في هذه المناقشة. ونأمل أن تستمر الجهود في هذا الصدد بحيث تؤتي ثمارها في القريب العاجل.

إن الرسالة القوية للوحدة والتعاون والتعايش السلمي التي نبعث بها اليوم إلى جميع قادة البوسنة والهرسك هي صالحة أيضا لغرب البلقان ككل. ونهنئ البرلمان الصربي على القرار الذي اتخذه في آذار/مارس بشأن مذبحة سربرنيتشا التي وقعت في عام ١٩٩٥. وعلى الرغم من أن البعض كان يفضل صيغة مختلفة له، فإن الاعتذار التاريخي الذي قدمه الصرب يمثل خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة في المنطقة دون الإقليمية. ومن المشجع أيضا الخطاب الذي ألقاه في سراييفو الرئيس يوسيبوفيتش بشأن سياسات كرواتيا خلال الحرب في البوسنة والهرسك.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في مساعدة البوسنة والهرسك على إيجاد السبل للتغلب على الصعوبات السياسية وتحقيق التوازن المناسب بين المركزية واللامركزية. ونحن متأكدون من أن البلد سينجح، بدعمنا المستمر، في توطيد أركان دولة مكتفية ذاتيا وتعمل بصورة كاملة. وهذا هو السبيل الوحيد لمستقبل السلام والازدهار الذي يتمناه ويستحقه الجميع في البوسنة والهرسك.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أرحب بفخامة السيد حارث سيلادجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على تقديمه الجيد لتقريره الثالث (S/2010/235) عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في ذلك البلد. وتغتنم غابون هذه الفرصة لتشيد به كثيرا على جهوده المستمرة الرامية إلى التنفيذ الفعال لاتفاق دايتون للسلام.

وكما ذُكر في التقرير، تم إحراز تقدم كبير في عدة مجالات، بما في ذلك تشييد البنية التحتية، وتحرير تأشيرات الدخول مع الاتحاد الأوروبي، وتقدم البوسنة والهرسك نحو العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي. كما يجب أن نضيف إلى هذه التقدم مركز البوسنة والهرسك بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، حيث إنها تقدم إسهاما كبيرا جدا. ويمثل هذا اعترافا واضحا من المجتمع الدولي بالجهود التي تبذلها حاليا في البلد من أجل تحسين مستقبله في المجالات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والأمنية.

وعلى الرغم من أننا نرحب بتحقيق هذه الخطوات، نشعر بالقلق إزاء مختلف العقبات التي لا تزال تعيق التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. إن التأخير في إنشاء مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يعيق تحقيق بعض أهداف الاتفاق، وترشيح البوسنة والهرسك للاتحاد الأوروبي.

وقبل شهور قلائل من إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فإن من المهم للغاية أن تحترم الأطراف الالتزامات التي تعهدت بها طواعية عندما وقعت اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، نود تشجيعها على التعاون الكامل مع الأطراف المعنية بتنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالقرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي بالإبقاء على وجودها في هذا البلد بغية مواصلة الإسهام بفاعلية في اتفاق السلام، في ظل التعاون المطمئن من جانب قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك.

إن بلدي لا يزال ملتزما بسيادة البوسنة والهرسك ويشيد بجهود سلطات ذلك البلد لإطلاق حوار وطني ولتحقيق المصالحة مع جيرانه. ولذلك، أحضها على مواصلة السير على هذا الدرب وعلى أن تظل ملتزمة بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد حارث سيلاجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأشكره على إسهامه الهام.

كما أود أن أرحب بالممثل السامي، صديقي ومن أبناء بلدي السيد فالنتين إنزكو. ونود أن نشكره على التقرير الذي قدمه إلى المجلس (انظر S/2010/235). ونحن نتفق معه كلية في تقييمه للتطورات الأخيرة والحالة في البوسنة والهرسك. ونود أن نعيد تأكيد دعمنا الكامل والمستمر له ولمكتبه، وكذلك للجهود التي يبذلها لتنفيذ اتفاقات دايتون تنفيذا كاملا ولتيسير الإصلاح. وقد أشار الممثل السامي إنزكو إلى الإسهام الذي تمكن بلدي من تقديمه في هذا المجلس في عام ١٩٩٢. وبعد ١٨ عاما ومن على نفس طاولة المجلس هذه، نتذكر ذلك الإسهام بارتياح كبير بوصفنا شركاء للبوسنة والهرسك وجيرانا لها.

ونود الإعراب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أيضا الإدلاء بالنقاط الإضافية التالية.

نهنئ البوسنة والهرسك على تقدمها صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي. وقد شهدت المفوضية الأوروبية في تقييمها على أن البوسنة والهرسك تفي بمعظم النقاط المرجعية الواردة في خارطة الطريق المتعلقة بتأشيرات الدخول. ومما يثلج صدورنا أيضا أن وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي قدموا للبوسنة والهرسك خطة عمل للانضمام إلى عضوية المنظمة خلال اجتماعهم في تالين يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل، ونأمل أن يجري الوفاء بشرط إيجاد حل ملائم بخصوص ممتلكات الدفاع غير المنقولة في الوقت المناسب.

ويسعدنا الالتزام الحقيقي الذي جرى إظهاره في الأسابيع والشهور الأخيرة بتحقيق المصالحة على الصعيد الإقليمي. ومن الواضح أن الاستقرار في منطقة غرب البلقان بأسرها قد تعزز بفضل اعتماد البرلمان الصربي في ٣١ آذار/مارس لقرار يدين المجازر في سريبرينيتشا ويعرب عن الاعتذار لأسر الضحايا وأقاربهم، وكذلك بفضل زيارتي رئيسي صربيا وكرواتيا. ونعتقد أن زيارة الرئيس سيلاجيتش المقبلة لبلغراد ستتيح فرصة أخرى لتحسين التعاون الإقليمي على نحو مستدام.

ومما يؤسف له أن التقدم بشأن الإصلاحات الأخرى المهمة التي تأخرت كثيرا يسير ببطء وقد توقف تماما في حالات كثيرة. ونشعر بقلق بالغ لأن عدم التقدم هذا يرجع في معظمه إلى العرقلة المتعمدة التي تستهدف أداء دولة البوسنة والهرسك لعملها. والوفاء بالأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي وتنفيذ الأحكام الصادرة مؤخرا عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واعتماد قانون للتعداد السكاني ينطبق على الدولة بالكامل كلها شروط أساسية لأداء الدولة لعملها كما ينبغي. ونأمل كذلك أن نرى تقدما بشأن الإصلاحات الدستورية بعد الانتخابات المقررة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وستزيد هذه الإصلاحات الكفاءة وتساعد البوسنة والهرسك على تنفيذ الإصلاحات اللازمة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وستسهم بالتالي في الاستقرار والنمو الاقتصادي، بما يعود بالنفع على سكان البلد جميعا.

ونناشد جميع الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك الإحجام عن استخدام اللغة التي تبث الانقسام والتعصب القومي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الزيادة في عدد الإجراءات القانونية والسياسية الموجهة ضد مؤسسات الدولة واختصاصاها وقوانينها، وكذلك إزاء التحديات لسلطة الممثل السامي، بما في ذلك اعتماد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لقانون بشأن احتمال عقد استفتاء. وفي هذا الصدد، مما يدعو إلى القلق بشدة تشكيك الزعماء السياسيين لجمهورية صربسكا مرارا في سيادة البوسنة والهرسك واستدامتها. وذلك أمر غير مقبول.

وعلى خلفية الأزمة المالية العالمية، فإن الانتخابات المقبلة ستكون فرصة حاسمة لعرض خيارات جادة تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية على السكان. ونتفق مع الممثل السامي في تقييمه بأن قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك مازالت تضطلع بدور رئيسي في الإسهام في بيئة آمنة ومأمونة تساعد مكتب الممثل السامي وغيره من الأطراف الدولية الفاعلة على تنفيذ ولاياها. ويتجلى هذا التقييم أيضا في استنتاجات مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المعقود في ٢٥ كانون الثاني/يناير وفي القرار ١٨٩٥ (٢٠٠٩). والنمسا ستظل على التزامها بوصفها أحد المساهمين الأساسيين بقوات في تلك العملية.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا اقتناعنا الراسخ بأن مستقبل البوسنة والهرسك والمنطقة بأسرها يقع داخل أوروبا. وذاك هو أفضل السبل لإيجاد منطقة واسعة من الاستقرار في البلقان. وجرى التأكيد على هذه الرسالة مرة أخرى في حلقة خبراء دراسية رفيعة المستوى استضافها وزير الخارجية النمساوي مايكل سبندلغر في فيينا في ١٢ أيار/مايو. وتناول خبراء من غرب البلقان والاتحاد الأوروبي التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تواجه غرب البلقان على طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تسهم هذه المناقشات والتوصيات الناتجة عنها بشكل إيجابي في المناقشة حول توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي مستقبلا، والتي ستشكل جزءا هاما من مؤتمر القمة المقبل للاتحاد الأوروبي وغرب البلقان المقرر عقده في سراييفو في ٢ حزيران/يونيه.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بفخامة السيد حارث سيلاجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. وقد جاء إلى نيويورك بعد زيارته لاسطنبول مباشرة، حيث حضر مؤتمر الصومال. وأود أن أعبر مرة أخرى عن امتنان سلطات بلدي لمشاركته ولإسهاماته القيمة جدا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهنئة للرئيس سيلاجيتش على انتخاب بلده لعضوية مجلس الأمن. ووجود البوسنة والهرسك في المجلس مؤشر واضح على الثقة التي أولاها المجتمع الدولي للبوسنة والهرسك وتركيا يشرفها أن تتشاطر هذه المناسبة التاريخية مع ذلك البلد.

ويسعدنا أيضا أن نرى الممثل السامي فالنتين إنزكو بيننا مرة أخرى. وأريد أن أشكره على جهوده الدؤوبة وقيادته، وكذلك على عرضه للتقرير الشامل للأمين العام (S/2010/235) والإحاطة الإعلامية الموجزة التي قدمها اليوم.

وتركيا، بوصفها أحد بلدان البلقان، تولي أهمية كبيرة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ونعتبر أن وجود دولة ذات سيادة وديمقراطية ومستقرة وقادرة على العمل في البوسنة والهرسك داخل حدودها المعترف بها دوليا شرط أساسي لا يمكن إنكاره لبلوغ ذلك الهدف. ومن ثم، فإنه فضلا عن علاقاتنا الثنائية الممتازة وكما تم التأكيد عليه في الإحاطة الإعلامية للممثل السامي، تواصل تركيا بذل

قصارى جهودها لمساعدة البوسنة والهرسك في مساعيها لتعزيز التعاون الإقليمي. حقا، إن الملكية والشمول الإقليميين ينبغي أيضا أن يكونا عنصرين رئيسيين في سعينا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

وفي هذا السياق، فإن المبادرات التركية بعقد اجتماعات ثلاثية رفيعة المستوى بين تركيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا، وكذلك بين تركيا والبوسنة والهرسك وصربيا، تسهم بالتأكيد في تعزيز التفاهم والتعاون على الصعيد الإقليمي. وإعلان اسطنبول الذي وقعه رئيسا تركيا وصربيا والسيد سيلاجيتش نفسه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ يمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه. ولن يعزز هذا العلاقات الثنائية بين البوسنة والهرسك وصربيا فحسب، لكنه سيساعد أيضا في تهيئة مناخ موات للحوار والتعاون الإقليميين. نفهم أن السيد سيلايدزيتش سيسافر الآن إلى بلغراد، بعد زيارته إلى نيويورك. نحن نرحب للغاية بهذه المبادرة ونهنئ السيد سيلايدزيتش على قيادته مواصلا بذلك الزخم الايجابي الذي نشأ بين البلدين.

كما نشكر سعادة الممثل السامي فالنتين إنزكو على كلمات التقدير والإشادة الطيبة المتعلقة بالجهود المخلصة لتركيا. ونعرب عن نيتنا الخالصة مواصلتها بنفس التصميم.

ويسعدنا أن نرى البوسنة والهرسك، منذ الصراعات التي دارت في التسعينات، تحقق تقدما هائلا. بالطبع، لا تزال هناك تحديات صعبة ماثلة، ولم يأت التقدم بالسرعة التي كنا نأملها جميعا. لكن، بالنظر إلى ماضي البوسنة والهرسك المضطرب، فإنها تقطع بالتأكيد خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، وإدراكا لحقيقة أن مستقبل المنطقة مرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل أوروبا بأسرها، نؤيد بقوة تطلع البوسنة والهرسك إلى الاندماج على نحو كامل في المؤسسات الأوروبية الأطلسية، ونأمل أن تحتضن تلك المؤسسات أيضا البوسنة والهرسك.

ومن هذا المنظور، نرحب ترحيبا كبيرا بالقرار الذي اتخذه الاجتماع الوزاري لمنظمة حلف شمال الأطلسي، في تالين، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بقبول طلب البوسنة والهرسك للانضمام إلى خطة العمل المتعلقة بالعضوية. ويحدونا الأمل أن يتم قريبا الوفاء بالشرط الذي وضع لهذه الخطوة، حتى تتمكن البوسنة والهرسك من البدء بالاستفادة من تعزيز التعاون مع أعضاء الحلف. وينبغي زيادة مساعدة البوسنة والهرسك في هذا الاتجاه.

وفي الوقت نفسه، نقدر التقدم المحرز في معالجة الظروف الخاصة بتحرير تأشيرات الدخول مع الاتحاد الأوروبي. ومرة أخرى، نأمل أن تتم ت سوية الأمور الفنية المتبقية قريبا، وأن تتمتع البوسنة والهرسك بنفس المركز الذي يتمتع به جيرانها الإقليميون. وفي هذا الصدد، تؤيد تركيا وتقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لمساعدة البوسنة والهرسك لأن تتبوأ المكان الذي تستحقه في أسرة الدول الأوروبية، بما في ذلك توفير الاستقرار عن طريق بعثة الشرطة التابعة له ومن خلال عملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. وتركيا، بصفتها مساهما نشطا في كل من هاتين البعثتين، ما برحت مستعدة لمواصلة وزيادة مساهماتها.

ومع ذلك، وكما أشرت بالفعل، لا يسعنا إلا أن نتشاطر شواغل السيد إنزكو بشأن عدة جوانب للحالة الداخلية في البوسنة والهرسك، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بالخطاب والأفعال المناهضة لاتفاق دايتون التي تطعن في سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري. ويصف تقرير الممثل السامي هذه المسائل بتفصيل كبير، ونحن نتفق بشكل عام مع ملاحظات الممثل السامي.

كما أود أن أؤكد على أننا نؤيد بقوة الممثل السامي في استخدام السلطات الممنوحة له، كي يقود البوسنة والهرسك إلى مستقبل أفضل. وهكذا لا نؤيد الرأي القائل بأن إجراءات الممثل السامي غير قانونية ونرفض التحديات لسلطة المجتمع الدولي ولسلطة الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام. وسيكون، بوجه خاص، القانون الجديد الخاص بالاستفتاء الذي أقرته جمهورية صربسكا انتهاكا واضحا للتشريعات المناسبة والآليات القانونية الدولية الصحيحة، وبالتالي فهو غير مقبول.

وبالنسبة للفترة السابقة للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، والتي نعول بقوة على إجرائها بحرية ونزاهة، نريد أن نرى كل الأطراف تتبنى رؤية مشتركة وتعمل وفقا لها، بدلا من السعي وراء المصالح العرقية الضيقة. ولذلك، نرفض كل النوايا الانفصالية، ونؤيد القوى الديمقراطية في البلد ولا يزال يحدونا الأمل في أن تتغلب المثل العليا والمطامح الديمقراطية لشعب البوسنة والهرسك على النزعات الانقسامية.

أود أن أختتم كلمتي بالإشارة مرة أخرى إلى أن اندماج البوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية الأطلسية سيزيل أية مشاعر بالعزلة، ويزرع الثقة في نفوس شعوب البوسنة والهرسك، ويكفل مستقبل البلد بوصفه بلدا أوروبيا بالكامل وقويا ومستقرا وآمنا. إن تركيا ملتزمة تماما بهذا الهدف، وسنبذل ما في وسعنا لمساعدة شعب البوسنة والهرسك في تبؤ مكانته اللائقة في المجتمع الدولي.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية، أن أرحب بيننا بالسيد حارث سيلايدزيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، والسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وأن أشكرهما على بيانيهما. كما أرحب بالسيد بيدرو سيرانو ممثل الاتحاد الأوروبي.

يرحب وفد المكسيك بالمشاركة النشطة للبوسنة والهرسك بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن. ويبين هذا التقدم الذي حققه البلد خلال السنوات الماضية. إن التقارب الاستراتيجي للبوسنة والهرسك تجاه الاتحاد الأوروبي وتطوير علاقات تعاون أكثر مرونة مع جيرانها خطوات مهمة باتجاه ترسيخ دور البلد على الساحة الدولية وتعزيز الاستقرار في البلقان. غير أن هذه التطورات الدولية الايجابية ينبغي أن تقترن بتحسن الفهم السياسي على الساحة الداخلية. إن إحلال السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك، يقتضي من مختلف القوى السياسية في البلد تكثيف حوارها وتفهمها ولا بد من أن تبدي الإرادة لإحراز تقدم حقيقي في الجوانب المعلقة من عملية السلام.

ولذلك، نأسف للكلام الذي ينم عن التعصب لأحد الأحزاب، الانقسام الذي يبث إلى جانب محاولته تحدي أنشطة وولاية الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ونؤكد مجددا دعوتنا إلى كل الأطراف السياسية في البوسنة والهرسك لمضاعفة جهودها للوفاء بالالتزامات المتبقية، مثل تلك المتعلقة باللاجئين والأشخاص المشردين، وأملاك الدولة وإصلاح القطاع الأمني. كما نحضها على الإبقاء على مسار الحوار والمفاوضات بغية تضييق هوة خلافاتها وتفادي الإجراءات التي من شأنها تعريض استقرار البلد للخطر، خاصة من أجل الانتخابات العامة المقرر أن تعقد في تشرين الأول/أكتوبر.

ونرى أن وجود البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لا يزال ضروريا لضمان أمن البلد من خلال دعمها لمكتب الممثل السامي والكيانات الدولية الأخرى في الوفاء بولاياتها، وعن طريق توفير

التدريب والمساعدة لقوات أمن البلد. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لجهود حكومة البوسنة والهرسك لتعزيز سيادة القانون.

ونأسف، مرة أخرى، لأنه لم يتسن تحقيق التوافق السياسي في الآراء اللازم لتنفيذ أحكام المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام، التي تنص على وضع استراتيجية شاملة بشأن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين. ولذلك، ندعو سلطات الدولة، مرة أخرى، إلى اتخاذ إجراء أقوى لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لملاحقة جرائم الحرب والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل وبرنامج الإصلاحات الدستورية. ولا بد من أن نكفل أن الإطار القانوني متوافق مع التزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان في ما يتعلق بالمساواة وعدم التمييز أمام القانون.

وفي هذا السياق، نأمل أن تثمر قريبا جهود جمع معلومات عن جرائم الحرب غير المدرجة بعد ضمن قاعدة البيانات المركزية، وبشأن التحقيقات المتعلقة بـ ١ ٣٨١ قضية مقدمة بالفعل إلى مكتب كبير ممثلي الادعاء، وبشأن توسيع اتفاقات التعاون القانوني مع بلدان أخرى، فيما من شأنه أن يجعل من الممكن مكافحة الإفلات من العقاب ويحقق تقدما في عملية المصالحة الوطنية. وينبغي لجميع تلك الجهود أن تشمل تعاوناً أكبر من كل دول المنطقة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على دعم المكسيك لعمل الممثل السامي. ونأمل أن تنجح البوسنة والهرسك في التغلب الدائم على الاختلافات، وأن تعزز دولة ديمقراطية متعددة الأعراق يمكن لمواطنيها، إلى جانب جميع مواطني منطقة البلقان، أن يتمتعوا بمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً كجزء لا يتجزأ من أوروبا.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا بعناية إلى تقييم الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك من السيد حارس سيلاديتش، الرئيس الحالي لمجلس رئاسة ذلك البلد. والمؤسف أن ذلك التقييم جاء من طرف واحد وهو غير بنّاء.

إننا نشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على عرضه للمجلس التقرير عن التطورات في ذلك البلد (S/2010/235، المرفق، الضميمة). ونحن لا نستطيع الإقرار بأن تلك الوثيقة موضوعية ومتوازنة. وتمشياً مع الممارسات السلبية المتبعة في تحضيره، فإن التقرير يعاني من المغالاة السافرة المناهضة للصرب.

إن جمهورية صربسكا تُحمَّل المسؤولية عن الجو السياسي الصعب الذي يسبق الإنتخابات في البوسنة والهرسك، في حين يجري السكوت عن الدور الهدام لسياسيّي الاتحاد. كذلك، لم يتم التركيز بصورة صحيحة على سياسيّي الاتحاد الذين عرقلوا النظر في التعديلات الدستورية التوفيقية لجمهورية صربسكا، التي كانت ترمي إلى التخفيف من حدة الشواغل التي أعربت عنها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القرار الصادر عام ٢٠٠٩. والإنتقاد الموجّه من التقرير إلى قانون الاستفتاء الذي سنّته جمهورية صربسكا مؤخراً يتفادى حقيقة أن مجال تطبيقه يقتصر على السلطان القضائي لذلك الكيان.

وعلى رغم بعض الارتفاع في حدة الخطاب السياسي إبان الحملة المفضية إلى الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، إلاّ أن الحالة عموماً في البوسنة والهرسك يمكن اعتبارها مرضية. وفي عدد من المجالات، تمكنت السلطات من إحراز نتائج مرموقة.

بالنسبة إلى دفاع التقرير عن التغييرات الدستورية في البوسنة والهرسك، ينبغي أن يتمثل موقفنا في أن يعود الدور

الرئيسي في هذه العمليات إلى الشخصيات السياسية المحلية، وأن هذه الإصلاحات ينبغي عدم تنفيذها إلاّ بالاتفاق مع جميع الأطراف البوسنية، مثلما يدعو إليه دستور دايتون. ونتفق مع الزملاء الذين تكلموا اليوم عن مدى أهمية قيام الأطراف البوسنية بتحقيق هذا النوع من الاتفاق. ويكمن دور المجتمع الدولي في المساعدة على التوصل إلى تسوية، وليس فرض علاجات سريعة.

ونعتقد أن المهم بذل مزيد من الجهود بغية التوصل سريعاً إلى تحقيق الأهداف والشروط المتفق عليها في المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، والرامية إلى تهيئة الظروف لإغلاق مكتب الممثل السامي وتحويله إلى بعثة للممثل الخاص للاتحاد اللأوروبي.

وبخصوص المسألة النهائية غير المحلولة المتمثلة في قسمة أملاك الدولة بين مختلف مستويات السلطة، من الضروري الاعتماد على النهج الإقليمي والعملي المتفق عليه في المجلس التوجيهي، الذي يرمي إلى انتقال مواقع وكالات الدولة إلى عموم البوسنة. ومن ثم تمارس الهيئات الكيانية جميع الصلاحيات المتبقية ذات الصلة.

وفي ما يتعلق بآليات الطوارئ التابعة للمثل السامي، وخاصة ما يسمى بصلاحيات بون، نعتقد أن مجال تطبيقها يقتصر على كفالة السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، والامتثال لاتفاق دايتون للسلام - وهنا أقول إن مسألة انتهاكات دايتون لم يؤتَ على ذكرها لعدد من السنوات. ونحن نرى أنه من غير المقبول استعمال تلك الأدوات لأغراض سياسية قصيرة المدى، ولا سيما لحل نزاعات اقتصادية.

إن روسيا على استعداد للعمل مع شركاء لمواصلة تقديم كل الدعم الممكن إلى البوسنة والهرسك في سبيل إنشاء دولة ديمقراطية حديثة على أساس اتفاق دايتون للسلام.

ونعتقد أن الانتخابات المقبلة ستكون خطوة هامة في ذلك الإتجاه، تأكيداً لقدرة البوسنة على التصدي للتحديات الماثلة أمامها. ومن جانبنا، سوف نواصل التفاعل بشكل بنّاء مع وفد البوسنة والهرسك في مجلس الأمن.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): وأنا بدوري أود أن أشارك الزملاء الآخرين في مجلس الأمن مرحّباً في قاعة المجلس اليوم بفخامة السيد حارث سيلاديتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وبالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك. وأود أيضاً أن أشكر الممثل السامي على تقريره الشامل والمتوازن والرزين عن التطورات في البوسنة والهرسك طوال الأشهر الستة الماضية (S/2010/235، المرفق، الضميمة). إن المملكة المتحدة تؤيد وتقدّر بالكامل جهود الممثل السامي لتعزيز اتفاق دايتون وتيسير عملية الإصلاح في البوسنة والهرسك.

وتؤيد المملكة المتحدة توسيع الإتحاد الأوروبي ليشمل جميع بلدان منطقة غرب البلقان. والإندماج في الاتحاد الأوروبي أساسي لترسيخ الاستقرار هناك. ونشعر بالقلق حيال أنه فيما بعض بلدان المنطقة أحرزت تقدماً كبيراً خلال العام الماضي، غير أن البوسنة والهرسك لا تزال ممتنعة عن إحراز تقدم بفعل المأزق السياسي القائم. ونحن لا نريد أن نرى البوسنة والهرسك تتخلّف عن بقية بلدان المنطقة.

وعلى غرار الممثل السامي، ترحب المملكة المتحدة بالخطوات الإيجابية الأخيرة المتعلقة بالتعاون الإقليمي في منطقة غرب البلقان. فقرار البرلمان الصربي بإدانة مجزرة سربرينيتسا كان خطوة جيدة نحو تحقيق مصالحة أكبر في المنطقة. إن صربيا وتركيا والبوسنة والهرسك تسعى إلى تحسين علاقاتها من خلال إعلان اسطنبول. ونحث البوسنة والهرسك على مواصلة الإستجابة بإيجابية لهذه المبادرات.

ونتطلع إلى الإجتماع المقبل الرفيع المستوى في سراييفو بشأن تعزيز التعاون الإقليمي.

ونتشاطر القلق الجاد الوارد ذكره في تقرير الممثل السامي إزاء الحالة السياسية الداخلية في البوسنة والهرسك طوال الأشهر الستة الماضية. ونأسف بشكل خاص لانعدام الإرادة السياسية بهدف إحراز تقدم في إصلاحات رئيسية، وللتحديات التي تواجه اتفاق دايتون للسلام وسلطة الممثل السامي. وتؤيد المملكة المتحدة تمام التأييد جميع القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة التي يشملها التقرير. ونشعر بالقلق تجاه خطط لإجراء استفتاء في كيان جمهورية صربسكا في تحدٍ لشرعية قرارات الممثل السامي. وعلى جميع الأطراف في البوسنة والهرسك أن تعلم بوضوح أن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ملتزم التزاماً كاملاً بسلامة البلد الإقليمية وبالإطار الذي أنشأه اتفاق دايتون.

ولقد أوضح الاتحاد الأوروبي أنه لا يمكن النظر في طلب العضوية من البوسنة والهرسك في الوقت الذي يظل مكتب الممثل السامي قائماً. فمن الضروري إذاً أن يعمل الزعماء البوسنيون معاً على نحو بنّاء لتحقيق الأهداف والشروط المتبقية اللازمة ليجري تحويل مكتب الممثل السامي.

علاوة على ذلك، أوضح الاتحاد الأوروبي أن الإصلاح الدستوري مطلوب لإيجاد دولة عملية. ويتعين على الحكومة المركزية في البوسنة والهرسك أن تكون فعالة بما فيه الكفاية لتحمّل مسؤوليات العضوية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. والحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الأقليات في البوسنة والهرسك يؤكد على وجود حاجة أكبر إلى إصلاح دستوري.

إن التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في إنجاز الإصلاحات المتعلقة برفع القيود على تأشيرات السفر يدلل على ما يمكن تحقيقه إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

ويبرز تقرير الممثل السامي الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البوسنة والهرسك. وعليه، من الأهمية بمكان أن تقوم السلطات المعنية في البوسنة والهرسك بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مع صندوق النقد الدولي. وهذا لا يتطلب مجرد سن التشريعات الضرورية، بل أيضا أن تنفيذها على نحو فوري وفعال.

وترحب المملكة المتحدة بالقرار الذي اتخذه وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن العرض المشروط المقدم إلى البوسنة والهرسك المتعلق بخطة عمل العضوية. وهذه إشارة قوية على التزام الناتو باستقرار وأمن البوسنة والهرسك. إن قادة البوسنة والهرسك بحاجة الآن إلى التركيز العاجل على الوفاء بالشرط الأخير المتعلق بممتلكات الدفاع. وما لم تتم تسوية هذه المسألة، لا يمكن التقدم في تنفيذ القرار الإيجابي المتخذ مؤخرا بشأن خطة عمل العضوية.

إننا نتفق مع تقييم الممثل السامي بشأن الأهمية المستمرة للدور الذي تؤديه قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في توطيد الاستقرار في البلد.

وأخيرا، أود أن أشكر البوسنة والهرسك على إسهامها في عمل مجلس الأمن منذ بداية هذا العام. ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون مع ذلك البلد خلال الوقت المتبقي من فترة عضويته في مجلس الأمن.

السيد بودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. كما نود أن نشكر الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد إنزكو، على إحاطته الإعلامية

وعلـى جهـوده لتحقيـق التقـدم في العمليـة الـسياسية في البوسنة والهرسك.

إنـني أرحـب بحضور رئـيس مجلس الرئاسـة للبوسـنة والهرسـك، الـسيد هـارث سـيلايديتش، في جلـسة اليـوم وأشكره على بيانه.

لقـد ظلـت الحالـة في البوسـنة والهرسـك مـستقرة في الفتـرة الأخـيرة. وأسـهمت الإصـلاحات في مجـالات الدسـتور وسـيادة القـانون والـدفاع الـوطني في إحـراز بعـض التقـدم. ويجري التحضير للانتخابات العامة المقرر إجراؤهـا في تـشرين الأول/أكتـوبر القـادم، وقـد حققـت الإصـلاحات الاقتـصادية بعض التقدم.

وفي الوقـت ذاتـه، تواجـه البوسـنة والهرسـك مـن التحديات ما يستدعي اهتمام جميع الأطـراف. وقـد زاد مـن تفاقم تلك التحديات بعض المحاولات الرامية إلى عرقلة تنفيذ اتفـاق دايتـون، ممـا يهـدد بتقـويض سيادة الدولـة وسـلطتها، باضـافة إلى التـشريعات القائمـة. كمـا أن الـسلامة الإقليميـة للدولة تتعرض للخطر.

لقد تعرضت التنمية الاقتصادية في البوسـنة والهرسـك للتبـاطؤ في ظـل المعوقـات الناجمـة عـن الأزمـة الاقتـصادية الدوليـة، وأدى ذلـك إلى تفـاقم المـشاكل الاجتماعيـة، ممـا يـشكل مـصدرا للقلـق. والـصين تحتـرم اسـتقلال البوسـنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وحق مختلف المجموعـات العرقيـة في اختيار طريقها في التنمية. ويحدونا خالص الأمل أن تـسعى جميـع الأطـراف المعنيـة في البوسـنة والهرسـك إلى تنفيـذ اتفـاق دايتـون، وتعمـل بنـشاط مـن أجـل الحـوار الـذي يعـزز عمليـة المـصالحة الـسياسية لكفالـة نجـاح الانتخابـات العامـة، الـتي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر، ولتحقيق المزيـد مـن التقـدم في المجالات السياسية والاقتصادية، وتحقيق السلام والاسـتقرار والازدهار للبوسنة والهرسك ولمنطقة البلقان بأسرها.

إننا ندعم جهود المجتمع الـدولي لتعزيـز الوسـاطة بغيـة التوصـل إلى الحـوار الرفيـع المـستوى وتحقيـق نتـائج ملموسـة. ونحـن نأمـل أن صـندوق النقـد الـدولي سـيعالج علـى النحـو المناسـب النتـائج الوخيمـة للحالـة الاقتـصادية والـسياسية في المنطقة وسيتخذ التدابير القوية لتحسين تلك الحالة.

وترحب الـصين بعـزم الاتحـاد الأوروبي علـى مواصـلة أداء دور فعـال في صـون الأمـن والاسـتقرار وتعزيـز التنميـة الاجتماعيـة والاقتـصادية في البوسـنة والهرسـك. وقـد شـرعت قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسـك في تقـديم المـساعدة العـسكرية لجـيش البوسـنة، ممـا سيـساعد علـى حمايـة سـيادة الدولـة. والـصين والبوسنة والهرسك تربطهمـا علاقـات صـداقة طويلة الأمـد، وقـد شـهد البلـدان ازدهـارا في تلـك العلاقـات. وفي الآونـة الأخـيرة، اختـتم الـسيد نيكـولا سـبيريتش، رئـيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، زيارة ناجحة إلى الـصين، ونحـن نبـذل قـصارى جهـدنا، إلى جانـب المجتمـع الـدولي، للإسهام في السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلد.

الـرئيس: سـأدلي الآن ببيـان بـصفتي الوطنيـة ممثلا للبنان.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر فخامة الرئيس حـارث سيلايديتش علـى البيـان الـذي أدلى بـه، كمـا أود أن أشـكر الممثـل الـسامي للبوسـنة والهرسـك، الـسيد فـالينتين إنزكـو، لإحاطتـه الإعلاميـة الـشاملة، وأن أثـني علـى جهـوده في تعزيـز العمليـة الـسياسية، ونؤكـد علـى دعمنـا للعمـل الـذي يقوم به.

إننا ندعم البوسنة والهرسك في مساعيها لاستكمال تنفيـذ اتفـاق دايتـون وتحقيـق الأهـداف الـتي وضـعتها الهيئـة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، والتي ستؤدي في نهاية المطـاف إلى إغـلاق مكتـب الممثـل الـسامي. كمـا نعـبر عـن دعمنـا للبوسـنة والهرسـك في مـسيرتها لتحقيـق الاسـتقرار والرفـاه.

وقد شهدت البلاد تطورات إيجابية، لا سيما فيما يتعلق باستيفاء عدد من الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن رفع القيود عن تأشيرات السفر، وتحسن علاقاتها مع البلدان المجاورة.

غير أنه ينبغي السير قدما في عدد من القضايا، ومنها الإصلاحات الدستورية والاقتصادية، وإيجاد حل لممتلكات الدولة، لا سيما الممتلكات الدفاعية، وإجراء التعيينات في عدد من المراكز الأساسية وعودة اللاجئين. إن تسوية هذه القضايا يتطلب إجراء الحوار الجدي لتحقيق المصالحة الحقيقية والتعاون للنهوض بالدولة القادرة على القيام بوظائفها، علما بأن الخروج عن هذه المبادئ يضر بالأطراف كافة، بمعزل عن توجهاتهم السياسية ويؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي للمواطنين وعلى حياتهم اليومية.

وفي سياق الانتخابات العامة، التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، ندعو جميع الأطراف الداخلية إلى التحلي بضبط النفس والابتعاد عن الخطابات المتشنجة التي تركز على المصالح الإثنية الضيقة وتثير الانقسامات. وإزاء تجدد حدة الخطابات التي تهاجم سيادة الدولة وقوانينها وصلاحياتها بصورة مقلقة، يهم لبنان أن يؤكد على حرصه على وحدة البوسنة والهرسك ضمن حدودها المعترف بها دوليا، ونعرب عن قلقنا بشأن تلك المحاولات التي من شأنها أن تهدد هذه الوحدة، وبالتالي استقرار البوسنة والهرسك، بل وتهدد استقرار منطقة البلقان بأسرها.

أخيرا نشيد بالأجواء الإيجابية التي تطغى على الوضع الإقليمي، ونرحب بإعلان جمهوريتي صربيا وكرواتيا دعمهما لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. كما ننوه بالدور التركي في عقد محادثات ثلاثية بين البوسنة والهرسك وجارتيها، مما يساهم على تحقيق الاستقرار الإقليمي وينعكس إيجابيا على علاقات الأطراف الداخلية. ويحدونا الأمل أن تنعم البوسنة والهرسك بمستقبل آمن وزاهر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بفخامة السيد حارث سيلايديتش، رئيس مجلس الرئاسة للبوسنة والهرسك. ويسعد وفد بلدي أن بلده يشارك في هذه المناقشة لأول مرة بوصفه عضوا في مجلس الأمن.

كما أننا نرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وأشكره على إحاطته الإعلامية. إن التقرير الذي قدمه يعكس التحديات والصعوبات التي تواجهها الحالة. وأود أيضا أن أؤكد على دعم كرواتيا التام والمستمر له ولمكتبه، وأعرب عن تقديرنا للجهد الشخصي الذي قام به في تنفيذ مهمته.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوربي قبل بضع دقائق. وهنا، أود أن أقدم بعض التعليقات الإضافية.

إن كرواتيا تؤيد بقوة المنظور الأوروبي والأوروبي – الأطلسي الواضح والذي لا لبس فيه بشأن البوسنة والهرسك، كما هو الحال بالنسبة لجميع بلدان جنوب – شرق أوروبا، الذي أسبغت عليه الصفة الرسمية بتسليم ترجمتنا للمكتسبات المجتمعية للاتحاد الأوروبي إلى رئيس الوزراء في المؤتمر الكرواتي – السلوفيني الإقليمي المعقود في بردو قرب كرانج في آذار/مارس هذا العام. ونعتقد أن العضوية في الاتحاد الأوروبي هي المستقبل لجميع بلدان جنوب – شرق أوروبا، إذ أنها أفضل إطار مؤات لتنميتها

بصورة شاملة. ونرحب أيضا بحرارة بالدعوة الأخيرة التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي إلى البوسنة والهرسك للانضمام إلى خطة العمل المتعلقة بالعضوية، وهي خطوة تدعمها كرواتيا بقوة ونشاط.

وبالنسبة لكرواتيا، فإن السلامة الإقليمية والسيادة والمساواة بين الشعوب التأسيسية الثلاثة هي الشروط الأساسية الثلاثة لاستقرار البلاد واستدامتها. ومساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق الاستقرار المستدام والقدرات الوظيفية هي أحد أولوياتنا الإقليمية.

وكما استمعنا لتونا، لقد أحرزت سلطات البوسنة والهرسك تقدما كبيرا في مجال تحرير شروط التأشيرة. وكرواتيا على قناعة تامة بأنه ينبغي الاعتراف بهذا التقدم ويحدوها الأمل في تنفيذ تحرير التأشيرة في غضون هذا العام. إن مواطني البوسنة والهرسك يستحقون الامتيازات نفسها أسوة بمواطني البلدان الأخرى في المنطقة. وأي تأجيل سيكون في مصلحة الذين يروجون للوضع القائم، وستستمر شعوب ومواطنو البوسنة والهرسك في تحمل الآثار الخارجة عن مسؤولياتهم المباشرة.

إن استقرار وأمن وتقدم منطقة جنوب – شرق أوروبا في مصلحة كرواتيا الاستراتيجية. وندعم بصورة حازمة جميع بلدان المنطقة في إصلاحاتها، ونقدم لها مساعدتنا وخبرتنا على مساريّ الاندماج في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي أعقاب نجاح مؤتمر زغرب، نرى أنه قد حان الوقت لإنعاش العملية. ولذا، نتطلع إلى المؤتمر القادم المزمع عقده في سراييفو في ٢ حزيران/يونيه – إذ يصادف الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر قمة زغرب ويجمع وزراء الشؤون الخارجية من الاتحاد الأوروبي والمنطقة – بصفته زخما إضافيا للبوسنة والهرسك للاستمرار بصورة أكثر نشاطا في الإصلاحات الضرورية ولزيادة بذل جهودها نحو الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

بيد أن البوسنة والهرسك لا تزال تواجه مشاكل جمة، بعضها يشكل تحديا لأسسها التي وضعها اتفاق دايتون للسلام. ومن المؤسف أننا قد سمعنا عن إحراز تقدم محدود فقط في معظم المجالات الأخرى وأن سلطات جمهورية صربسكا أثارت بعض التحديات الخطيرة لمؤسسات الدولة ووظائفها، وكذلك لسلطة الممثل السامي. وتحث كرواتيا القادة السياسيين للبوسنة والهرسك أن يجدوا القوة وليتوصلوا إلى حل وسط بشأن المسائل الرئيسية بالنسبة لمستقبل مستدام للبلد وشعوبه ومواطنيه. ولن يكون هناك تقدم دون إجماع – الذي ينبغي أن يأتي من الداخل – والذي تدعو إليه كرواتيا بقوة مع الأصدقاء الآخرين للبوسنة والهرسك.

وتدعو كرواتيا البوسنة والهرسك إلى مواصلة إجراء مفاوضات بشأن الإصلاح الدستوري حالما تتشكل السلطات الجديدة بعد الانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. والمزيد من التأجيل قد تكون له عواقب طويلة الأجل على مستقبل البلاد، والإصلاح الدستوري الذي هو شرط أساسي للاندماج الأوروبي – الأطلسي بصورة ناجحة. وتدعو كرواتيا إلى إدخال تعديلات دستورية من شأنها أن توفر المساواة التامة لكافة الشعوب التأسيسية، وكذلك جميع المواطنين، وتطبيقها في جميع أنحاء أراضي البوسنة والهرسك.

وفي هذه العملية، ينبغي الأخذ بالآراء السياسية لممثلي الشعوب التأسيسية الثلاثة بصورة متساوية، إذ يعتمد استقرار البلاد على احترام المبدأ الدستوري للمساواة الجماعية للشعوب التأسيسية الثلاثة – البوسنيين والصرب والكروات – وجميع المواطنين. ولقد قلنا في مناسبات عديدة إنه لن تكون هناك بوسنة وهرسك بدون الكروات في

البوسنة والهرسك. فبقاؤهم السياسي والثقافي مسألة هامة بالنسبة لاستمرار وجود البوسنة والهرسك، لأن هذين العاملين مرتبطان بصورة وثيقة. ونظرا للموقف الفريد للكروات في البوسنة والهرسك بصفتهم أصغر المجموعات وأكثرها ضعفا، ومن المهم أن يعتبر صوتهم على أساس من المساواة، الإثنية والمدنية على السواء، على النحو الذي يضمنه الدستور وكما ينبثق عن تاريخ البلاد. ويجب أن تشعر هذه الشعوب الثلاثة بأن البوسنة والهرسك بلدها، وينبغي أن تشعر بالسلامة والحماية في جميع أنحاء البلاد. وينبغي حماية حقوقها وحرياتها الأساسية، وكذلك حقوقها المدنية والإثنية، بصورة مستمرة، وكفالة حقها في العودة بأمان إلى ديارها قبل الحرب وحمايتها.

ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب عاملا هاما آخر في تطبيع الحالة في البوسنة والهرسك. وتؤمن كرواتيا إيمانا راسخا بأنه لا يمكن إعلان إكمال ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدون تقديم الفارين المتبقين للعدالة، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، المتهمين بارتكاب أبشع الجرائم في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا. ومن المهم أيضا أن تقوم، في الوقت نفسه، المحاكم الوطنية بتنفيذ مسؤوليتها الدائمة وأن تبت في حالات جرائم الحرب الأخرى.

وفي هذه الظروف، تعتقد كرواتيا أنه من السابق لأوانه أن نبدأ في إغلاق مكتب الممثل السامي هذا العام. وفي هذا الصدد، يساور كرواتيا القلق من الشعور العام بالإرهاق في صفوف المجتمع الدولي وترى أنه لا تزال هناك حاجة إلى التزام دولي قوي، للمساعدة في تحسين الظروف التي ستمضي بالحالة الراهنة قدما ويساعد في معالجة المشاكل الأساسية المتبقية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا أن كرواتيا والبوسنة والهرسك تتمتعان بعلاقة صداقة ومودة وثيقة جدا على مستويات عديدة. ولقد أقرت البوسنة والهرسك على النحو الواجب بالدعم الكرواتي القوي، وقد تجلى ذلك باتصالاتنا المكثفة والمتكررة على أعلى المستويات، والذي أكده عدد من الزيارات المتبادلة. وكما تمت الإشارة إليه في تقرير الممثل السامي، قام في غضون الأشهر الماضية كل من الرئيس جوسيبوفيتش ورئيس الوزراء كوسور بزيارة سراييفو، بينما قام رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك بزيارة زغرب. وتقوم حكومة كرواتيا ومجلس رئاسة البوسنة والهرسك بالتحضير لجلسة مشتركة، ينبغي أن تعقد في الشهر المقبل. ولذلك نعتقد أن الملاحظة الواردة في الفقرة ٢٠ من تقرير الممثل السامي، التي تعني وجود علاقات سياسية متوترة، هي بالتأكيد غير دقيقة على الإطلاق.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بالسيد حارث سيلاجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، والسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك.

لقد قام وفد صربيا بدراسة التقرير السابع والثلاثين عن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام (S/2010/235) واستمع باهتمام بالغ إلى الآراء التي تم الإعراب عنها في المجلس اليوم. وبصفتها أحد الموقّعين والضامنين لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وعملا بالقرار ١٠٣١ (١٩٩٥)، فإن صربيا ملتزمة باستمرار وحزم بالاحترام التام لسلامة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها. وانطلاقا من أولويات السياسة الخارجية الاستراتيجية والتزامات جمهورية صربيا بتعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة لها، أود أن أؤكد مرة أخرى دعم بلدي لسلامة البوسنة والهرسك

واستعدادنا للتعاون الوثيق في جميع مجالات المصالح المتبادلة، لا سيما في بناء السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البلقان وتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن صربيا بصفتها بلدا ملتزما بالاستمرار في علاقات حسن الجوار، تؤيد بقوة الاستقرار الدائم للحالة في البوسنة والهرسك. وستحترم كل اتفاق يتم التوصل إليه بموافقة الكيانين وبتوافق الآراء بين الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك الذي يحتوي على الحلول المستدامة التي تنطلق من روح القيم الديمقراطية الحديثة. ونشجع جميع المشاركين في هذه العملية على بذل كل ما يلزم لتحقيق هذا الاتفاق. وبالمثل، تنظر صربيا، من خلال التمسك بمبدأ التوافق في الآراء – اثنين زائد ثلاثة – إلى العملية الجارية لنقل الصلاحيات من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

إن صربيا بتصميمها على المساعدة في تحقيق التطبيع الكامل اتخذت خطوات هامة نحو المصالحة الوطنية الشاملة وتعزيز نوعية جديدة للعلاقات. إن الإعلان بشأن سريبرينيتسا الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا إشارة واضحة على دعم بلدي للبوسنة والهرسك، واستعدادنا لمواجهة الماضي وتحمل المسؤولية السياسية من أجل مستقبل المنطقة ورفاهها.

إن الإعلان الذي اعتمده في مؤتمر قمة اسطنبول رئيسا صربيا وتركيا ورئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، ونتائج الاجتماعات الثلاثية لوزراء خارجية صربيا والبوسنة والهرسك وتركيا التي عقدت حتى الآن، أسهمت إسهاما هاما وأعطت دفعة لتعزيز علاقات حسنالجوار وتحسين التعاون الإقليمي ومستقبل أوروبي مشترك.

وترى صربيا أن تطوير علاقاتها مع جمهورية صربسكا على أساس الاتفاق بشأن العلاقات المتوازية الخاصة يأتي في إطار جهودها لتعزيز العلاقات الشاملة مع البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أشير إلى أن بلدي يؤيد استمرار المفاوضات والعمل الملموس على حل مسائل الحدود بين البوسنة والهرسك وصربيا.

وتؤيد صربيا البوسنة والهرسك في سيرها على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتدعو بقوة إلى إدراجها في قرار الاتحاد الأوروبي بشأن تحرير نظام منح التأشيرات. وتتوقع صربيا من مؤتمر الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، الذي سيُعقد في سراييفو في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أن يشجع على التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة عملية التوسيع.

ولا تزال صربيا تعتقد أن التعاون الاقتصادي الثنائي والإقليمي يوفر قوة دفع خاصة لتحقيق الاستقرار الدائم للبوسنة والهرسك، وكذلك استقرار المنطقة برمتها في جنوب شرق أوروبا ومنطقة غرب البلقان. وصربيا، من جانبها، مستعدة للتعاون الكامل في هذا الصدد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة الاتحاد الأوروبي للاشتراك في جلسة اليوم الهامة.

يؤيد هذا البيان البلدان المرشحان تركيا وكرواتيا، وبلدا عملية الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والجبل الأسود، فضلا عن جمهورية مولدوفا وأوكرانيا وجورجيا.

أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على عرضه وأن أؤكد مجددا الدعم من الاتحاد الأوروبي الكامل لمكتبه وإجراءاته. وقد استمعنا أيضا بعناية إلى البيان الهام الذي أدلى به الرئيس سيلادجيتش، وأود أن أعرب عن امتناني للبوسنة

والهرسك على التعاون والدعم اللذين قدمتهما إلى الاتحاد الأوروبي خلال عضويتها في مجلس الأمن.

وكما ذكر الممثل السامي، أحرزت البوسنة والهرسك بعض التقدم في الشهور الأخيرة في دفع المنظورين الأوروبي والأورو - أطلسي. ونثني على هذه التطورات ونشجع بذل مزيد من الجهود. ومن المشجع أيضا أن التعاون الإقليمي في منطقة غرب البلقان استمر في التطور إيجابيا، بمشاركة بنّاءة مجددة من صربيا وكرواتيا وقيام تركيا بدور مفيد. ونتطلع إلى الزخم الذي سيولده الاجتماع الوزاري بين الاتحاد الأوروبي ودول البلقان الغربية الذي سيعقد في سراييفو في ٢ حزيران/يونيه. ولكن، كما أشار الممثل السامي، لا يزال المناخ السياسي العام في البوسنة والهرسك سلبيا.

لقد ازدادت حدة الكلام غير المجدي في الفترة التي تسبق الانتخابات المقرر إجراؤها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المسائل التي لا تزال تبعث على القلق البالغ ازدياد حالات تحدي سلطة مؤسسات الدولة وصلاحياتها وسلطة الممثل السامي على مدى الأشهر الستة الماضية. إن اعتماد جمهورية صربسكا قانونا جديدا بشأن الاستفتاء يبعث على القلق البالغ، إذا ما استخدم للطعن في الإطار الدستوري القائم. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد دعمه القوي للممثل السامي إنزكو ويدعو جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى الامتثال الكامل للقرارات التي يتخذها وليس السعي إلى الطعن في سلطته. ونؤكد مرة أخرى التزامنا الثابت بوحدة أراضي البوسنة والهرسك وسيادتها.

وإزاء هذه الخلفية، نشجع جميع القادة السياسيين على العمل من أجل المصالح الطويلة الأجل للبوسنة والهرسك. وهناك حاجة ماسة لتحقيق توافق في الآراء من أجل تحقيق الإصلاحات السياسية والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما راسخا تجاه البوسنة والهرسك ويشارك فيها بصورة كاملة. ويعكف الاتحاد الأوروبي على استخدام جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك عن طريق توفير الخبرات وتقديم المساعدة المالية الكبيرة. وتعطينا معاهدة لشبونة دفعة جديدة وإمكانيات جديدة لتعزيز وجود سياسي في البلد في المستقبل. ومن خلال بعثتينا في الميدان، قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، يدعم الاتحاد الأوروبي جهود البوسنة والهرسك للمحافظة على بيئة سليمة وآمنة.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي باستمرار الولاية التنفيذية لقوة الاتحاد الأوروبي وفقا للقرار ١٨٩٥ (٢٠٠٩). فالاتحاد الأوروبي مستعد للقيام بدور عسكري تنفيذي لدعم هذه الجهود بعد عام ٢٠١٠، بموجب ولاية من الأمم المتحدة وإذا استدعت الحالة ذلك. وبدأت عملية قوة الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من إنجازاتها التي حققتها بتوفير عنصر غير تنفيذي في مجال بناء القدرات ودعم التدريب، مما يسهم في تعزيز الملكية المحلية والقدرات. كما مددت ولاية بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي حتى نهاية عام ٢٠١١، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وتعزيز التعاون بين الشرطة والمدعين العامين ونظام السجون.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في الواقع في إطار الاتحاد الأوروبي. ومما يشجعنا أنه عندما يكون هناك حوار سياسي وتوافق في الآراء، يمكن للبلد أن يحقق الإصلاحات. وتحرير منح التأشيرات مثال ملموس. ونتيجة للتقدم الجيد الذي أحرزته البوسنة والهرسك في الوفاء بالمعايير، تعمل المفوضية الأوروبية على اقتراح لتحديث قائمة شينغن البيضاء التي سيبت في أمرها المجلس والبرلمان الأوروبيين في الأشهر المقبلة.

كما يتعين إظهار هذه الإرادة السياسية الإيجابية في مجالات أخرى لضمان عدم تخلف البوسنة والهرسك عن ركب بقية دول المنطقة في عملية التكامل الأوروبي الخاصة بها. وكما أشارت الممثلة السامية أشتون في بيانها أمام مجلس الأمن في ٤ أيار/مايو (انظر S/PV.6306)، لا يزال يتعين على البوسنة والهرسك اتخاذ خطوات لضمان حسن سير الدولة. وعلى وجه الخصوص، يتعين بذل جهود إضافية من أجل تلبية الاحتياجات المتبقية – أهداف خمسة وشرطين – لإغلاق مكتب الممثل السامي، ولا سيما فيما يتعلق بممتلكات الدولة والدفاع. وما برح الاتحاد الأوروبي واضحا في أنه لن ينظر في طلب حصول البوسنة والهرسك على العضوية إلى أن يتخذ قرار بشأن الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى وجود معزز للاتحاد الأوروبي.

كما أن هناك حاجة لإحراز تقدم بشأن الإصلاح الدستوري لتحسين أداء مؤسسات البوسنة والهرسك، وكذلك تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الأقليات في الترشح للانتخابات والتعيين في المؤسسات الهامة على مستوى الدولة. وينبغي اعتماد القانون المتعلق بالتعداد السكاني من دون مزيد من التأخير. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

حدد الممثل السامي، في تقريره، بعض أولويات الإصلاح الملحة والعاجلة للبوسنة والهرسك. إن العديد من هذه الأولويات ضروري إذا أرادت البوسنة والهرسك تحقيق طموحها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبدونها، تقوض البوسنة والهرسك أولويتها الاستراتيجية وتخاطر بمزيد من التخلف عن ركب البلدان الأخرى في المنطقة فيما يخص عملية التكامل الأوروبي. ولا يمكننا أن نضيع المزيد من الوقت. ويقع على عاتق قيادة البوسنة والهرسك المضي قدما بسرعة وبصورة بنّاءة، والقيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وكما أظهرت الزيارات الرفيعة المستوى التي قامت بها الممثلة السامية والمفوض فولي، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما تجاه البوسنة والهرسك، وسيبقى ملتزما تجاهها بعد إغلاق مكتب الممثل السامي في نهاية المطاف. ونحن، بدورنا، نشجع جميع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على أن يكونوا ملتزمين حيال الاتحاد الأوروبي وعلى أن يعملوا دعما للطموحات الأوروبية للبوسنة والهرسك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد حارث سيلاجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، للإدلاء ببيان إضافي.

السيد سيلاجيتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ممثلي البلدان الأعضاء في مجلس الأمن حاليا على إسهاماتهم وملاحظاتهم وآرائهم القيّمة، والتي سيأخذها بلدي في الاعتبار بالتأكيد، ولا سيما لأنني، وكما قلت، جئت إلى هنا اليوم لأنني أعتقد أن القانون الأساسي للبوسنة والهرسك – اتفاق دايتون للسلام، وبخاصة ركائزه مثل الدستور والمادة الأولى منه – يجري التشكيك فيه حاليا، وخصوصا بشأن مسألة ممتلكات الدولة.

والمسألة لا تتعلق بالممتلكات في حد ذاتها في البوسنة والهرسك؛ بل بطابع الدولة وطابع اتفاقنا. والاتفاق، الذي وقّعته جميع البلدان التي كانت حاضرة في دايتون، ينص على أن تستمر البوسنة والهرسك باعتبارها دولة بموجب القانون الدولي. ومن ثم، فإننا نعتقد أن الإبقاء على اتفاق دايتون، كما هو، أمر حيوي للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

ومن المؤكد أن ثمن اتفاق دايتون كان غاليا لمواطني البوسنة والهرسك، ولا سيما البشناق والكروات. فقد قتل عشرات الآلاف وما زال مئات الآلاف في الشتات حتى يومنا هذا بعد أن تعرضوا لتطهير عرقي. ولذلك، فإننا لن نسمح لأحد بالتشكيك في ما اتفقنا عليه جميعا في

دايتون. وقد يبدو للبعض أن البوسنة والهرسك كانت لها الغلبة في دايتون ببقائها بلدا موحدا. ولكنني أؤكد للمجلس أن ما وصفته هو حقيقة ثابتة. وأنا أشعر بأسف وأسى بالغين لسماعي أن ممثل الاتحاد الروسي اعتبر خطابي غير بنّاء.

لقد شاركت الحكومة الروسية في إجراءات اتفاق دايتون، وهي جزء من العملية. ووافقت الحكومة الروسية على اتفاق دايتون للسلام ووقّعت عليه بصفتها ضامنا. وأشعر بالأسف لأن الحكومة الروسية تواصل دعمها غير المحدود لمجموعة عرقية واحدة فحسب في البوسنة والهرسك. وذلك ليس إسهاما جيدا بالمرة في السلام والاستقرار وفي المحافظة على اتفاق دايتون باعتباره القانون الأساسي للبوسنة والهرسك. وقد أنهى الاتفاق الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك وحقق السلام في البوسنة والهرسك ويجب المحافظة عليه.

وأود أن أختتم كلامي هنا بملاحظة شخصية لأن الممثل السامي إنزكو ذكّرني ببداياتنا. فعندما تعرضت البوسنة والهرسك للهجوم، صحيح أنه لم يكن لدي، بصفتي وزير الخارجية، هاتف هنا – ولا حتى كرسي للجلوس عليه. وفي ذلك الوقت، قدم وزير الخارجية موك والسفير النمساوي لدى الأمم المتحدة مساعدهما للبوسنة والهرسك ولجهودنا للدفاع عن بلدنا. وأنا ممتن لذلك. وبالتأكيد، أنا ممتن أيضا لجميع من ساعدونا خلال تلك اللحظات العصيبة من أجل شعبنا ودولتنا.

الرئيس: يرغب ممثل الاتحاد الروسي في الإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من المؤكد أنني لم أكن أعتزم أخذ الكلمة مرة أخرى، وأنا لا أرغب قطعا الآن في الدخول في نقاش حول أسس التقييمات المتباينة للحالة في البوسنة والهرسك أو حول التقييمات المختلفة للعوامل التي تعوق الاتفاق بين الأطراف البوسنية بشأن المشاكل المعلقة. ولا أعتقد أننا بحاجة إلى القيام بذلك خلال جلسة اليوم. فمواقف جميع المشاركين الخارجيين الذين يساعدون في عملية التسوية البوسنية معروفة جيدا. وموقف بلدي تحديدا معروف جيدا.

والأمر الذي لا يمكننا إلا نتفق عليه مع السيد سيلاجيتش هو ضرورة تنفيذ جميع الأطراف لاتفاقات دايتون تنفيذا دقيقا وكاملا. وذلك أمر مؤكد بصورة قاطعة. وما فتئنا نساعد في تحقيق تلك الغاية من خلال اتصالاتنا وعلاقاتنا مع جميع الأطراف البوسنية. وسأترك التقييم الذي استمعنا إليه من السيد سيلاجيتش لحكم ضميره. وأنا متأكد تماما من أن الجهود المستمرة للاتحاد الروسي لدعم التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون ولدعم سيادة البوسنة والهرسك معروفة جيدا.

إن البوسنة والهرسك عضو في مجلس الأمن حاليا وسأعيد التأكيد على ما قلته بالفعل: وهو أننا سنواصل التعاون والتفاعل بصورة بناءة مع وفد البوسنة والهرسك بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهذه مرحلة هامة وحاسمة في بناء الدولة في البوسنة والهرسك ونحن على ثقة بأنها ستجتاز هذه المرحلة بنجاح وستعمل بنجاح في مجلس الأمن.

والوفد الروسي على اقتناع كامل أيضا بأننا محقون تماما في اعتقادنا أن جميع الأطراف والقوى السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك ستحل نزاعاتها وتحقق توافقا في الآراء بشأن جميع المسائل المعلقة، استنادا إلى الأساس الثابت لاتفاق دايتون، لكي تقيم بفعالية دولة ديمقراطية في البوسنة لما فيه مصلحة تعزيز الاستقرار والأمن في البلد وفي جميع أنحاء منطقة البلقان.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.